

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



القسم: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بغنوان:

تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية

دراسة حالة مؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF عين مليلة

إشراف الأستاذ:

من طرف الطالبة:

د. عسول محمد الأمين

أعضاء اللجنة:

بومعزة أميرة إخلاص

مشرفا	عسول محمد الأمين
ممتحنا	قلادي نظيرة
ممتحنا	حركات سعيدة

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والثناء والشكر لله تبارك وتعالى أولا وأخرا على النعم الظاهرة والباطنة وتوفيقني لإنجاز هذا العمل بكل امتنان وعرفان لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى:

الأستاذ الدكتور: عسول محمد الأمين لقبوله الإشراف على هذا العمل ولما قدمه لي من إرشادات وتوجيهات طيلة فترة إنجازه أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر لسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وبالأخص الى والديا - حفظهما الله -

إلى موظفي مؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF على كل الدعم ورحابة الصدر في إجراء المقابلات.

إلى كل أساتذتي في قسم علوم التسيير بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي وأخيرا وليس آخر أشكر كل من ساهم معي ولو بكلمة طيبة وأعتذر لمن فاتني ذكره ولم أتمكن في هذا المقام شكره سائلة الله تعالى ألا يضيع لهم أجرا.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:
من قال في شأنها الله عز وجل

وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما اللذان بذلا كل ما في وسعهم لإرضائي وبلوغ
مبتغاي.

إلى إخوتي الذين كانوا ولا زالوا عزة ومعزة وسندي في الحياة فلهم مني كل الحب
والتقدير والشكر لما صبروه معي لإنجاز هذا العمل.

إلى جميع أصدقائي ومعارفي الذين أحبهم وأحترمهم

إلى من مد لي يد العون والسند في طيلة إعداد هذا البحث الأستاذ عسول محمد
الأمين.

إلى جميع زملاء الدراسة دفعة 2020-2021 إدارة مالية



إقرار وتعهد

أنا، الطالب(ة) بومعزة أميرة اخلاص أقر أن مذكرة الماستر الموسومة بعنوان:

تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية . دراسة حالة مؤسسة

الغرف الصحراوية CAPREF عين مليلة

والعمل المقدم فيها، هما نتاج بحثي الأصلي، ولا تحتوي على عمل شخص أو أشخاص آخرين إلا في حالة الإشارة الصريحة إلى ذلك.

كما أقر أن مذكرة الماستر هذه لم يتم تقديمها في أي مكان آخر للوفاء بأي مؤهلات أخرى.

أدلي بهذا الإقرار وأنا على دراية تامة أنه في حال تبين عدم صحيح ما ذكر، فلن أحصل على درجة الماستر، وقد أواجه إجراءات تأديبية.

الإمضاء _____

التاريخ:/...../2021

المُلخَص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث قمنا بدراسة كل متغير على حدى في الجانب النظري، وبدراسة حالة لمؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF-بعين مليلة- أم البواقي في الجانب التطبيقي.

تناولت الدراسة كيفية إعداد قائمة التدفقات التي هي عبارة عن كشف أو بيان يعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وتوفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها من أجل الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة، كما أن تبويب هذه القائمة إلى ثلاث أنشطة (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) كان حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع، كما نص هذا المعيار أيضا على أن يتم إعداد هذه القائمة وفق طريقتين طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة، إلا أن مؤسسة CAPREF تعتمد الطريقة المباشرة.

كما تم الاعتماد على المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي تفيد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، كونها ملائمة أكثر لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة عبر تقييم جودة ربحية وسيولة المؤسسة وسياساتها التمويلية ومرونتها المالية، ومما سبق تم التوصل إلى أن المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لها دور فعال في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تقييم الوضعية المالية، تقييم الأداء المالي، قائمة التدفقات المالية، التدفقات النقدية التشغيلية، التدفقات النقدية الاستثمارية، التدفقات النقدية التمويلية.

Abstract:

The reason for this investigation is to survey the monetary situation of the venture utilizing the income list by evaluating the monetary exhibition of the endeavor. We have concentrated each single variable on the hypothetical side, and a contextual investigation of the CAPREF – Ain Mlila– Oum El Bouagui Gate Foundation on the applied side.

The examination inspected how to set up the stream list, which is a revelation or articulation of wellsprings of money inflows and exits, and to give data to clients of accounting reports on changes in real money and its reciprocals to decide the monetary situation of the undertaking. This rundown is gathered into three exercises. It additionally given that this rundown ought to be set up in two immediate and backhanded manners, yet CAPREF receives the immediate strategy.

Monetary markers got from the income list were likewise depended upon to evaluate the monetary situation of the venture, being more fitting to recognize the qualities and shortcomings of the endeavor's action by surveying the quality, benefit, liquidity, financing strategy and monetary adaptability of the undertaking. Key words: financial position assessment, financial performance assessment, list of financial flows, operating cash flows, investment cash flows and financing cash flows.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
/	شكر وتقدير
/	إهداء
/	إقرار وتعهد
/	ملخص
/	قائمة المحتويات
/	قائمة الأشكال
/	قائمة الجداول
/	قائمة الملاحق
أ-ل	مقدمة عامة
ب	01 تمهيد
ب	02 مشكلة الدراسة
ج	03 الغرض من الدراسة
ج	04 بناء فرضيات الدراسة
ج	05 أهمية ونطاق الدراسة
د	06 المفاهيم الأساسية للدراسة
د	07 دراسات السابقة حول الموضوع
ل	08 منهج الدراسة والأدوات المستخدمة
ل	09 هيكل الدراسة
45-1	الفصل الأول: الإطار النظري للوضعية المالية وقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة.
2	تمهيد
3	I أساسيات حول تقييم الأداء المالي
3	1. عموميات حول الأداء المالي
3	1.1 تعريف الأداء المالي
4	2.1 مكونات الأداء
7	3.1 أنواع الأداء
10	2 الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء
10	1.2 تعريف تقييم الأداء ومزاياه

12	2.2 أهمية تقييم الأداء وأهدافه
14	3.2 أسس تقييم الأداء
17	3 ماهية تقييم الأداء المالي
17	1.3 تعريف تقييم الأداء المالي وخطواته
20	2.3 الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي
22	3.3 العوامل المؤثرة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة
23	II الإطار العام لقائمة التدفقات النقدية
23	1 ماهية قائمة التدفقات النقدية
23	1.1 تعريف قائمة التدفقات النقدية
24	2.1 نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية
26	3.1 مكونات قائمة التدفقات النقدية
28	2 أهمية وأهداف وفوائد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية
28	1.2 أهمية قائمة التدفقات النقدية
28	2.2 أهداف قائمة التدفقات النقدية
29	3.2 فوائد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية
30	3. مصادر، خطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية
30	1.3 مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية
31	2.3 خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية
31	3.3 طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية
37	III دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
37	1 دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم نسب وجودة السيولة
37	1.1 نسب تغطية النقدية
38	2.1 نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون
38	3.1 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي من الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل
39	2 دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم نسب الربحية
39	1.2 نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
40	2.2 مؤشر النقدية التشغيلية

40	3.2 نسبة التدفق النقدي التشغيلي
41	4.2 مؤشر دليل النشاط التشغيلي
41	5.2 نسبة الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي
41	3 دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسات المالية
42	1.3 نسبة التوزيعات المالية
42	2.3 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة
42	3.3 نسبة الإنفاق الرأسمالي
43	4 دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة
43	1.4 المرونة المالية
43	2.4 التدفقات النقدية الحرة
45	خلاصة الفصل
85-46	الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF-عين مليلة-
47	تمهيد
48	I السجل التاريخي للمؤسسة
48	1 نبذة تاريخية عن المؤسسة
48	1.1 نشأة المؤسسة وتطورها التاريخي
49	2.1 تعريف المؤسسة
49	3.1 الموقع الجغرافي والمساحة، القدرة الإنتاجية
50	2 البنية التنظيمية للمؤسسة CAPREF
51	1.2 الهيكل التنظيمي
52	2.2 تقرير الهيكل التنظيمي
57	3.2 أهداف المؤسسة
57	3 عوامل انتاج المؤسسة وأهم وظائفها
57	1.3 عوامل انتاج المؤسسة
59	2.3 وظائف المؤسسة
61	II المحتوى المعلوماتي للقوائم البيانية لمؤسسة CAPREF
61	1 عرض القوائم المالية لمؤسسة CAPREF
61	1.1 الميزانية المالية لمؤسسة CAPREF خلال سنتي 2017 و 2018

64	2.1 جدول حسابات النتائج لمؤسسة CAPREF
67	3.1 قائمة الدخل لمؤسسة CAPREF
68	2 التقرير حول وضعية مؤسسة CAPREF
68	1.2 جانب الأصول لمؤسسة CAPREF
68	2.2 جانب الخصوم لمؤسسة CAPREF
68	3.2 جدول حسابات النتائج لمؤسسة CAPREF
69	3 تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CAPREF
69	1.3 تحليل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (أ)
70	2.3 تحليل قائمة التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (ب)
71	3.3 تحليل قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (ج)
72	4.3 تحليل قائمة التدفقات النقدية كاملة لمؤسسة CAPREF
73	III نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الوضعية المالية لمؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF
73	1 نسب تقييم جودة السيولة لمؤسسة CAPREF
73	1.1 نسبة تغطية النقدية لمؤسسة CAPREF
74	2.1 نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لمؤسسة CAPREF
75	3.1 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي من الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل لمؤسسة: CAPREF
76	2 نسب تقييم الربحية لمؤسسة CAPREF
76	1.2 نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة CAPREF
77	2.2 مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة CAPREF
77	3.2 نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة CAPREF
78	4.2 مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي لمؤسسة CAPREF
79	5.2 نسبة الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة CAPREF
80	3 نسب تقييم السياسة المالية لمؤسسة CAPREF
80	1.3 نسبة التوزيعات المالية لمؤسسة CAPREF
81	2.3 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة لمؤسسة CAPREF
82	3.3 نسبة الإنفاق الرأسمالي لمؤسسة CAPREF

82	4 نسب تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة لمؤسسة CAPREF
83	1.4 المرونة المالية لمؤسسة CAPREF
84	2.4 التدفقات النقدية الحرة لمؤسسة CAPREF
85	خلاصة الفصل
90-86	الخاتمة
87	تمهيد
87	1. اختيار الفرضيات
88	2. نتائج الدراسة
89	3. توصيات ومقترحات
90	4. أفاق الدراسة
99-91	قائمة المراجع
/	الملاحق

قائمة الأشكال

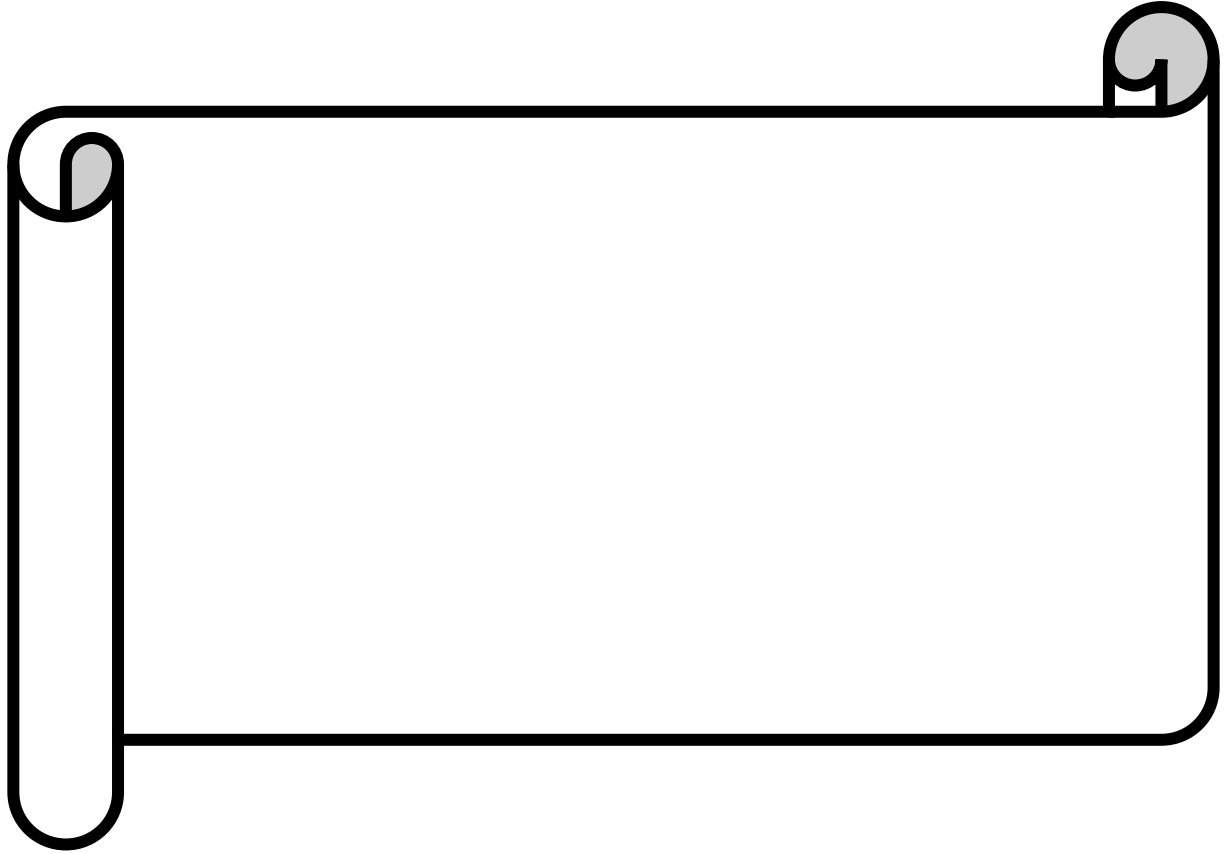
رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(01-01)	مثلث الأداء	6
(02-01)	الأسس العامة لتقييم الأداء	14
(03-01)	تقويم الأداء في منظمات الأعمال	19
(04-01)	مكونات قائمة التدفقات النقدية	27
(05-01)	ملخص لأهم أنشطة الأعمال لجدول التدفقات النقدية	36
(01-02)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF	51

قائمة الجداول

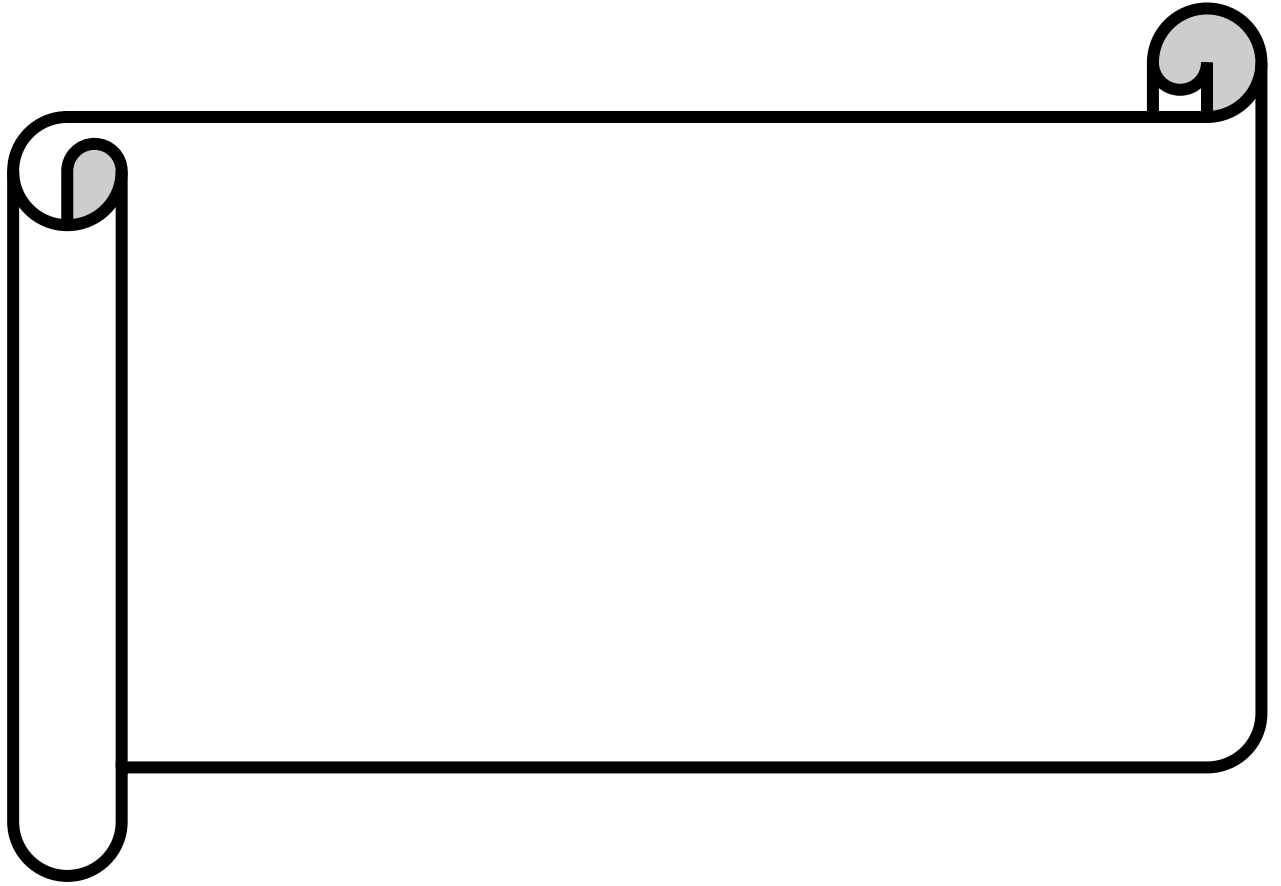
رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
33	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	(01-01)
35	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	(02-01)
58	توزيع العمال حسب مناصبهم في 2017/03/10	(01-02)
62	أصول الميزانية المالية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017	(02-02)
63	خصوم الميزانية المالية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017	(03-02)
64	الميزانية المالية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017	(04-02)
65	جدول حسابات النتائج لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017	(05-02)
67	قائمة الدخل لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017	(06-02)
69	تحليل التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017	(07-02)
70	تحليل التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017	(08-02)
71	تحليل التدفقات النقدية لأنشطة التمويل لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017	(09-02)
72	تغير إجمالي التدفقات النقدية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(10-02)

73	نسبة تغطية النقدية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(11-02)
74	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(12-02)
75	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق المالي من الديون طويلة الأجل و أوراق الدفع قصيرة الأجل لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(13-02)
76	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(14-02)
77	مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(15-02)
77	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(16-02)
78	مؤشر (دليل النشاط التشغيلي) لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(17-02)
79	نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(18-02)
80	نسبة التوزيعات المالية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(19-02)
81	نسبة الفوائد و التوزيعات النقدية المقبوضة لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(20-02)
82	نسبة الإنفاق الرأسمالي لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(21-02)
82	المعدل النقدي لتغطية الديون لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(22-02)

	2018	
83	صافي التدفقات النقدية الحرة لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018	(23-02)



رقم الملحق	العنوان
01	الميزانية المالية جانب الأصول لمؤسسة CABREF لسنتي 2018-2017
02	الميزانية المالية جانب الخصوم لمؤسسة CABREF لسنتي 2018-2017
03	جدول حسابات النتائج لمؤسسة CABREF لسنتي 2018-2017
04	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CABREF لسنتي 2018-2017



1. تمهيد

إن متابعة أداء المؤسسة وتقييم وضعيتها أصبح من أهم المواضيع التي تشغل بال المسيرين داخل المؤسسة، نظرا للتطورات الكبيرة والمتعددة في مختلف المجالات التي يشهدها العالم اليوم، فكبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها جعلها تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية التي لها أثر كبير على الأداء المالي للمؤسسة من خلال معرفة الوضع المالي لها، فهي تعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط تقوم به المؤسسة ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فهي بحاجة إلى تقييم وضعيتها المالية.

إن السير الجيد والعقلاني للمؤسسات يتوقف بالدرجة الأولى على تحكمها في استعمال مواردها المختلفة بكيفية رشيدة، ويتم هذا عن طريق الاعتماد على مسيرين ذو كفاءة عالية في استخدام الأدوات اللازمة من أجل ذلك، ومن أهم تلك الأدوات القوائم المالية التي تقوم على جمع المعلومات وفرزها، وبفضلها تسهل عملية فرز النتائج واتخاذ القرارات من قبل المسيرين وتكون هذه المعلومات مفيدة لجميع المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها، سواء كانوا زبائن أو مستثمرين أو حتى مساهمين.

لقد تعددت القوائم المالية التي تعد من أجل الإفصاح عن النتائج من جهة وزيادة قدرتها في اتخاذ القرارات الرشيدة من جهة أخرى، ومن أهم تلك القوائم المالية نجد قائمة التدفقات النقدية التي توفر مع باقي القوائم المالية معلومات تمكن مستخدميها من تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة توافر السيولة مما جعل لجنة المعايير المحاسبية الدولية تقوم بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع بعنوان "قائمة التدفقات النقدية"، حيث تعتبر هذه القائمة كأداة تحليلية وامتدادات لأدوات التحليل المالي المختلف حيث تبين هذه القائمة التحصيلات والمدفوعات الفعلية التي قامت بها المؤسسة من خلال أهم دورة فيها وهي التدفقات المتأتية من أنشطة الاستغلال، إلى جانب أنشطة الاستثمار والتمويل، وتمكن هذه القائمة من تزويد المستخدمين بمعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال الفترة المالية و خياراتها الاستراتيجية ونظرا لمصادقية معلوماتها؛ فهي توفر مؤشرات يتم من خلالها تقييم الوضعية المالية للوحدة الاقتصادية.

2. مشكلة الدراسة

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة نذكر

منها: قائمة التدفقات النقدية

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"إلى أي مدى يمكن أن تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة؟"

3. الغرض من الدراسة

- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية؛
 - التعرف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة الغرف الصحراوية (CAPREF)؛
 - محاولة التعرف على قائمة التدفقات النقدية.
- وبناء على ما تم استعراضه نضيف التساؤلات التالية:
- ما أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع باقي القوائم المالية؟
 - هل مكونات قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؟
 - كيف يمكن معرفة الوضعية المالية لمؤسسة الغرف الصحراوية (CAPREF)؟

4. بناء فرضيات الدراسة

- انطلاقاً من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا تحديد الفرضيات التالية:
- قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملية للقوائم المالية الأخرى ولا يمكن الاستغناء عنها؛
 - نعم مكونات قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة كونها تشمل كل الأنشطة الممارسة في المؤسسة الاقتصادية (التشغيلية والاستثمارية وتمويلية)؛
 - يمكن معرفة الوضعية المالية لمؤسسة الغرف الصحراوية (CAPREF) من خلال النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

5. أهمية ونطاق الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة غرف الصحراوية (CAPREF)؛
- إبراز الجانب المهم في تحقيق الأهداف والمعرفة الصحيحة لوضع المؤسسة من خلال ترجمة المعلومات المسجلة في قائمة التدفقات النقدية؛
- معرفة نقاط القوة والضعف من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار؛
- أهمية استخدام جدول التدفقات النقدية في توضيح التدفقات الحقيقية الداخلة والخارجة للمؤسسة حسب الدورات الثلاث (الاستغلال - الاستثمار - التمويل)؛
- لفت انتباه الميسرين إلى الدور الذي تلعبه القوائم المالية داخل المؤسسة؛
- التعرف على المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة؛
- محاولة التوصل إلى أسباب حالات العجز والفائض في مختلف الأنشطة القائمة.

6. المفاهيم الأساسية للدراسة

- **تقييم الوضعية المالية للمؤسسة:** يعرف تقييم الوضعية المالية للمؤسسة على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة، وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.
- **تقييم الأداء المالي:** هو أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة، وهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
- **قائمة التدفقات النقدية:** هي عبارة عن جدول يوضح لنا مدفوعات وتحصيلات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ويختلف هذا الجدول عن الجداول المالية الأخرى؛ لأنه يساعد المؤسسة في تقييم مدى قدرتها على توليد الأموال في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

7. دراسات سابقة حول الموضوع

من خلال المراجع التي توفرت وتم الاطلاع عليها يتم ذكر ما يلي:

دراسات باللغة العربية:

دراسات خاصة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة:

دراسة (عبد الوهاب دادان، رشيد حفص 2014): بعنوان "تحليل الأداء العالمي التميزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2.

يهدف هذا المقال إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة ما بين 2006-2011، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تميز الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع آخر يعود بالدرجة الأولى لمجموعة من العوامل هي: مردودية المؤسسة، سياسة التمويل الذاتي، حجم المؤسسة، سياسة الاستثمار في المؤسسة، وبالتالي لها تأثير كبير في تحديد وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- تعتبر سياسة التمويل الذاتي محددا للأداء المالي على اعتبار ارتفاعها يؤدي لوجود حرية أكبر للمؤسسة في اتخاذ قرار الاستثمار؛

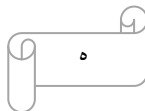
- حجم المؤسسة كذلك يعتبر من العوامل المساعدة على النمو وإعادة هيكلة نشاط المؤسسة ومن ثم المصادر التمويلية للمؤسسة مما يحسن من الأداء المالي لهذه الأخيرة.

دراسة (باعري رفيعة، 2017): مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن" تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة احمد درارية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، وذلك من خلال دراسة حالة الجانب التطبيقي لمؤسسة سونلغاز وحدة الإنتاج بأدرار، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- يعبر الأداء المالي عن القدرة الحقيقية للمؤسسة على تحقيق هامش الأمان من أجل مواجهة العسر المالي الذي يمكن حدوثه؛

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي تحديد الانحرافات التي قد تحدث بين النتائج المخططة والمتوصل اليها.



- تعتمد مؤسسة وحدة الإنتاج الكهرباء بأدرار في تقييم أداءها المالي على النسب المالية لمعرفة الوضعية المالية لها- من خلال تحليل النسب المالية اتضح أن المؤسسة تبدو في وضعية مالية جيدة وفي تحسن من سنة لأخرى.

دراسة (عينوش عبد الرحيم، دحماني عبد الوافي، 2019): مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان "تقييم الأداء المالي في شركات التأمين"، تخصص إدارة مالية، جامعة ألكلي امحمد أولحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء المالي في شركات التأمين وتحليل الوضع المالي لها وتطبيق مؤشرات ونسب الأداء المالي على شركات التأمين بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف والعمل على تحسينها من خلال دراسة حالة للجانب التطبيقي الذي تم من خلاله تقييم الأداء المالي للصندوق الجهوي للتعاون للفترة 2016-2018، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تقييم الأداء المالي يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات وممن لهم مصالح مالية في الشركة؛

- تقييم الأداء هو محور مركزي لمعرفة نجاح أو فشل الشركات في قراراتها الاستثمارية؛

- يساعد تقييم الأداء المالي في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة؛

- كما تم التوصل إلى نتائج مقبولة على العموم خلال فترة الدراسة أي ان المؤسسة موازنة ماليا لان الخزينة كانت موجبة خلال فترة الدراسة، وأيضا النسب المالية كانت في حالة متوسطة وهذا ما يجعل المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية حسنة.

دراسات خاصة بقائمة التدفقات النقدية:

دراسة (نوري محمد معافي، 2015): بعنوان "مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بنغازي، ليبيا، كلية الاقتصاد.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إدراك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية، ومساهمتها في تقديم معلومات إضافية لترشيد القرارات، كما هدفت إلى بيان أهمية النشاط الرئيسي، ومدى التركيز على نتيجة التدفقات النقدية من هذا النشاط عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك من خلال تقديم دليل صافي من عينة مختارة من الإدارات الخاصة والفروع التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، حيث تم استخدام استمارة الاستبيان في هذه الدراسة، وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

- إدراك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي وبشكل عالي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها على توفير معلومات هامة يستفاد منها في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا؛

- وجود أثر لعدم التركيز لعناصر النشاط التشغيلي في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية؛

- هناك أثر لقائمة التدفقات النقدية في عملية ترشيد القرار؛

- أجمعت عينة الدراسة وبشكل عال على اعتبار أن النشاط التشغيلي والذي يتم تحصيله هو مصدر التمويل الرئيسي والأساسي لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا والاعتماد على هذا المصدر في تمويل العمليات الاستثمارية.

دراسة (عبد المجيد بادي، ناصر عزواني، 2016): بعنوان "المحتوى المالي لجدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر من القوائم المالية الملزمة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق متطلبات النظام المحاسبي (SCF)"، حيث يعرض هذا الجدول المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية)، حيث تم في هذا البحث الاستناد على مثال تطبيقي لمؤسسة سلسلة الأوراسي 2013 لتسليط الضوء على القراءة المالية لجدول تدفقات الخزينة، وأهم النتائج المتوصل إليها:

- جدول تدفقات الخزينة يتضمن الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية من ملاءمة وموثوقية التي تجعله يحظى باهتمام من قبل المسيرين والمساهمين المحللين باعتباره يشتمل على المقبوضات والمدفوعات النقدية طول الدورة المالية للمؤسسة؛

- جدول تدفقات الخزينة يسهل التعرف على مصادر النقدية واستعمالاتها للوقوف على الحالة المالية للخزينة وتقييم قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين وتوزيعات الأرباح؛

- كما توصلت أيضا القراءة المالية لجدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سلسلة الأوراسي لنشاط 2013 على إمكانية هذا الجدول على مد مستخدمي القوائم المالية بمؤشرات مالية كافية لتقييم الأداء المالي والحكم على وضعية سيولة الخزينة.

دراسة (هدى غريبي، 2019): بعنوان "تقييم الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية وأثره على القرار الاستثماري"، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإفصاح المحاسبي عن قائمة التدفقات النقدية على القرار الاستثماري وذلك من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار للفترة ما بين 2014 و2018، وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- جدول التدفقات النقدية يساهم في تحديد أنشطة المؤسسة ومعرفة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛
- إن إضافة قائمة التدفقات النقدية لمنظومة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يعتبر خطوة معتبرة نحو الشفافية ومكسب معلوماتي للأطراف المهمة؛
- يساعد جدول التدفقات النقدية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تساعد مختلف الأطراف ذات العلاقة سواء العلاقة الداخلية أو الخارجية في ترشيد قراراتهم؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة من أدوات الإفصاح عن القرارات المالية.

ما يميز الدراسة الحالية من الدراسات السابقة رغم الأهمية البالغة للدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها، إلا أن دراستنا كانت مقتصرة على جانب آخر مكمل لهذه الدراسات، وهذا الجانب متمثل في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية من خلال دراسة حالة مؤسسة الغرف الصحراوية (CAPREF)، حيث تم احتساب المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتمثلة في السيولة والربحية

التي تعتبر عناصر مهمة في المؤسسة، بالإضافة إلى السياسات المالية المتبعة من قبل المؤسسة والمرونة المالية لمواجهة أي أزمات طارئة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

8) منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر إشكالتنا والإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية. أما بالنسبة للجانب التطبيقي يتم اتباع منهج دراسة الحالة؛ لأنه الأنسب للوصول إلى نتائج الدراسة المراد تحقيقه، وأيضا يمكننا من استخدام المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة من أجل تقييم وضعيتها المالية.

9) هيكل الدراسة الأولي

سعيا منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات الدراسة وللإحاطة بإشكالية الدراسة فقد قمنا بتقسيم الدراسة كما يلي:

■ **الفصل الأول:** يشتمل هذا الفصل على الإطار النظري للوضع المالية وقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة حيث تمت دراسة الإطار النظري للوضع المالية للمؤسسة من خلال دراسة تقييم الأداء المالي فخصص المبحث الأول للأساسيات تقييم الأداء المالي والتي تتمحور حول تقييم الوضع المالية للمؤسسة، بالنسبة للمبحث الثاني فهو يشمل الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية، والمبحث الثالث خصص لدور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الوضع المالية للمؤسسة.

■ **الفصل الثاني:** المتمثل في دراسة حالة مؤسسة الغرف الصحراوية (CAPREF)، التي بواسطتها تم إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة كيفية تقييم الوضع المالية باستخدام قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للوضعية المالية وقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة



تمهيد:

يعتبر تقييم الوضع المالية لأي مؤسسة من بين الأولويات لدى مسؤولي المؤسسة، لذا يلجؤون إلى معرفة نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف على نقاط الضعف والعمل على تحسينها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية، هذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة.

حيث يعتمد المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضع المالية من أهمها استخدام قائمة التدفقات النقدية، حيث تشكل هذه القائمة جزء مكمل للقوائم المالية التي تعدّها منشآت الأعمال لإجراء تحليلات مالية إضافية تعزز من قدرة المستفيد على اتخاذ القرار الرشيد كونها أعدت على أساس نقدي وليس على أساس الاستحقاق، كما في القوائم الأخرى.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تقييم الوضع المالية للمؤسسة انطلاقاً من تقييم الأداء المالي مروراً بالأداء وتقييمه.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- I أساسيات حول تقييم الأداء المالي؛
- II الإطار العام لقائمة التدفقات النقدية؛
- III دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي.

I أساسيات حول تقييم الأداء المالي

يشمل الأداء المالي محوراً أساسياً وفعالاً للمعرفة نجاح وفشل المؤسسة الاقتصادية في قراراتها وخططها، حيث تعد عملية تقييمه من أهم العمليات التي تساعد المؤسسة في التعرف على كفاءة وفعالية أدائها المالي والكشف عن الانحرافات الموجودة فيه وتصحيحها، مما يساهم بشكل ملحوظ في البقاء والنمو.

1. عموميات حول الأداء

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف الأداء، مكونات الأداء وأنواعه.

1.1 تعريف الأداء

لقد وردت عدة تعاريف للأداء نذكر من بينها:

التعريف الأول: تتحدر من اللغة اللاتينية **PERFORMER** التي تعني المنح والإعطاء، بعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها مصطلح **PERFORMANCE** والتي أعطتها معناها الخاص بها، والذي تعني به انجاز، تأدية، أو إتمام شيء ما، عمل، نشاط، تنفيذ مهمة... الخ. (دادن عبد الوهاب و حفصي رشيد، 2014، صفحة 23)

التعريف الثاني: تعرف المنظمة العربية للتنمية الإدارية الأداء المؤسسي على أنه المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية (نبيل اسماعيل رسلان، 2008، صفحة 31) ويشمل أداء المؤسسة بهذا المفهوم على ثلاث أبعاد أساسية هي:

- أداء الأفراد داخل المؤسسة؛
- أداء الوحدات التنظيمية التابعة للمؤسسة؛
- أداء المؤسسة ككل في إطار بيئتها الداخلية والخارجية.

التعريف الثالث: حسب (P;DRUKER) بأنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال. (الشيخ الداوي، 2009-2010، صفحة 218)

التعريف الرابع: يعرف الأداء بأنه التفاعل بين السلوك والإنجاز، أي أنه مجموع السلوكيات والنتائج التي تحققت معا، على أن تكون هذه النتائج قابلة للقياس. (محمد المحاستة، 2013، صفحة 105)

على ضوء ما سبق يمكن تعريف الأداء بأنه مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، وتسعى من خلالها لبلوغ أهدافها المرغوب فيها، التي تسمح بالبقاء والاستمرار.

2.1 مكونات الأداء:

يتكون الأداء من عدة مكونات رئيسية، وهي الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية والجودة؛ أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرها بشكل جيد، وعليه سنطرق لمفهوم هذه العوامل:

الكفاءة: تمثل الكفاءة بين الموارد والمخرجات المحققة وتقاس باحتساب نسبة المخرجات إلى نسبة المدخلات، والتي تؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة، وتتجسد في مقدار المدخلات المتمثلة بالموارد والأموال والعاملين اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو هدف معين، وتعبير آخر فإن الكفاءة هي تحقيق أعلى منفعة مقابل التكاليف، وبموجبها تكون المنظمة كفئة حينما تحصل على أعلى ما يمكن من الأهداف التي تسعى لتحقيقها أي أعلى الأرباح وأفضل مستوى من الجودة. (مجد الكرخي، 2015، صفحة 143)

كما تعرف أيضا بأنها القدرة على القيام بالعمل المطلوب، بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفؤ، وهو النشاط الأقل تكلفة (الشيخ الداوي، 2009-2010، صفحة 220)، يمكن أن نستخلص أن الكفاءة صفة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها، حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلائي ورشيد، أي القيام بعملية مزج عوامل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة. (نسرين فرحات، 2015-2016، صفحة 5)

الفعالية: يركز مفهوم الفعالية على مخرجات أو نتائج أداء المؤسسة، فالفعالية هي دالة على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، واصطلاحا هي أكثر شمولاً من الكفاءة، فالفعالية هي محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما تحتويه من أنشطة إدارية، وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية،

وهذا لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة.(سعد صادق بحيري، 2004،
صفحة 201)

كما تعرف أيضا الفعالية من وجهة نظر الباحثين في علم التسيير، بأنها أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقق الأهداف المسطرة، ويجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد اسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح، فقد اعتبر المفكرون الكلاسيكيون الفعالية بمثابة الأرباح المحققة، ومن ثمة حسب نظرهم تقاس الفعالية بكمية الأرباح المحققة.(نسرين فرحات، 2015-2016، صفحة 5)

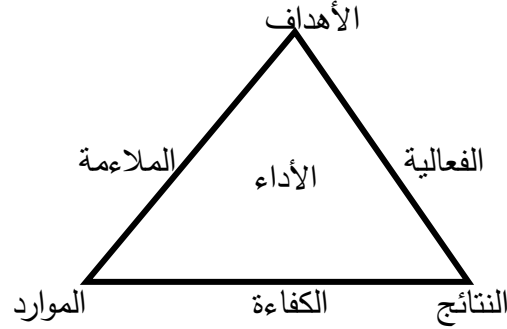
العلاقة بين الكفاءة والفعالية:

هناك ارتباط وثيق بين الكفاءة والفعالية، ولكن لا يعني أنهما مترادفين، فقد تتميز المؤسسة بالفعالية في تحقيق الأهداف لكن لا تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد؛ كما قد تتميز بالكفاءة ولا تتميز بالفعالية.
(محمد فريد الصحن و عبد السلام ابو قحف، 1987، صفحة 92)

الا ان هذا لا يعني وجود تناقض بين كل منهما فاذا نظرنا الى الفعالية على انها درجة نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف فإن الكفاءة تعتبر أحد المدخلات الهامة في تحقيق هذه الفعالية، إذ أثبتت الكثير من الدراسات أن الفعالية يمكن النظر إليها باعتبارها متغيرا تابعا، يتحدد بفعل تأثير عدد من المتغيرات المستقلة، وإحدى هذه المتغيرات الهامة هو الاستخدام العقلاني للموارد لتحقيق الأهداف المحددة.

ومن أجل توضيح أكثر للعلاقة بين هذه المفاهيم يمكننا الإشارة إلى نموذج جيلبرت (Gilbert)، الذي هو عبارة عن مثلث الأداء ويصف العلاقة بين كل من الأداء، الفعالية، والكفاءة، وذلك كما يوضحه الشكل التالي: (ريغة احمد الصغير، 2013-2014، صفحة 7)

الشكل (01-01): مثلث الأداء



المصدر: ريغة أحمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص7.

من خلال الشكل السابق يمكننا القول انه بتحليل اضلاع مثلث الأداء يمكن فهم العلاقات التي تربط بين مختلف المفاهيم ببعضها البعض كما يلي:

- يشير الضلع الذي يربط النتائج بالأهداف الى الفعالية ويسمح بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها؛
- يشير الضلع الذي يربط النتائج بالموارد إلى الكفاءة ويسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف والموارد؛
- اما الضلع الذي يربط الأهداف بالموارد فيرمز للملاءمة ويسمح بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة قد استخدمت أحسن الموارد وأكثرها ملاءمة لتحقيق أهدافها ام لا؛
- وفيما يتعلق بالأداء فهو يعكس كل من مفهوم الكفاءة والفعالية ويمثل التفاعل الذي يحدث بين كل من الأهداف والموارد والنتائج.

الإنتاجية: تعرف الإنتاجية بانها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات، وهي تستعمل لتبين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الانتاج المختلفة، كما تعتبر مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة

في عملية تحويل المدخلات الى مخرجات؛ وبالتالي فهي تعبر عن عملية الانتاج النسوبة لعنصر او عدة عناصر من الانتاج خلال فترة زمنية معينة. (شاوش شيماء، 2019-2020، صفحة 47)

الجودة: هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة، والجودة تشير إلى وجود علاقة بين المستهلك والمنتج. (ازمور رقية و كريم نسرين، 2016-2017، صفحة 28)

3.1 أنواع الأداء

حيث يتم توضيح أنواع الأداء، ثم تفصيلها حسب مؤشرات ومعايير كما يلي (عادل بومجان، 2014-2015، صفحة 52):

معيار المصدر: يندرج ضمن هذا المعيار الأداء الخارجي من جهة، ويتعلق أساسا بالمحيط الخارجي وما تفرزه من فرص يمكن استغلالها، أو تهديدات والتي تعمل على تفاديها والتقليل من حدتها من خلال الاعتماد على مجموعة من الادوات والنماذج الاستراتيجية، ومن جهة أخرى الاداء الداخلي الذي يرتبط بالمحيط الداخلي للمؤسسة، بهدف تحديد نقاط القوة والضعف، كذلك يطلق عليه بأداء الوحدة، أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد، فهو ينتج أساسا من التوليفة الآتية:

الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم؛

الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال؛

الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

معيار الشمولية: يصنف الأداء حسب هذا المعيار إلى الأداء الكلي والأداء الجزئي.

الأداء الكلي: يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الإنجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها؛

الأداء الجزئي: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في المؤسسة.

✓ معيار الوظيفة: (عادل عشي، 2001-2002، الصفحات 17-18-19-20) يصنف

الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة والمتمثلة في كل من الوظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد، وظيفة التموين، وظيفة البحث والتطوير ووظيفة التسويق.

✓ أداء الوظيفة المالية:

يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي، توفير السيولة لتسديد التزاماتها وتحقيق المردودية؛

✓ أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة، تسمح لها بمزاومة منافسيها، وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات؛

✓ أداء وظيفة الأفراد:

إن وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة، فلكي تضمن المؤسسة بقاءها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية، وتسيرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب لإنجاز عمل

✓ أداء وظيفة التموين:

يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية من الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة، ويشترط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال المفتوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين؛

✓ أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد؛
- وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين؛
- نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة؛
- التنوع وقدرة المؤسسة على ارسال منتوجات جديدة؛
- درجة التحديث ومواكبة التطور.

✓ أداء وظيفة التسويق:

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق، منها: حصة السوق، إرضاء العملاء والسمعة.

معيار الطبيعة: يقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى أربعة أنواع كما يلي (بكوش لطيفة، 2016-2017، صفحة 16):

- الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها، ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية، ...)، وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا، ...).

- الأداء الاجتماعي:

إن الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، تحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية، فلا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي؛

- الأداء التكنولوجي:

يكون الأداء للمؤسسة أداءا تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية، كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التي ترسمها المؤسسة أهدافا استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا؛

- الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة لأهدافها السياسية التي قد تحصل لها على مزايا متنوعة.

2. الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء

سنركز في هذا المطلب على تعريف تقييم الأداء وأنواعه، وأهميته وأهدافه، بالإضافة إلى أسس تقييم الأداء.

1.2 تعريف تقييم الأداء ومزاياه

تعريف تقييم الأداء: يمكن إعطاء عدة تعاريف لتقييم الأداء منها:

التعريف الأول:

تقييم الأداء هو قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلا، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعية بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء. (محمود عبد الفتاح رضوان، 2013، صفحة 11)

التعريف الثاني:

تقييم الأداء هو تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة، وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. (حنفي عبد الغفار، 1990، صفحة 4)

التعريف الثالث:

تقييم الأداء هو عملية تحليل وقياس الأعمال المنجزة خلال فترة زمنية معينة، وهذا التعريف يركز على تقييم الأداء على أنه قياس النتائج المتحصل عليها خلال وقت محدد. (باعريبي رقيقة، 2016-2017، صفحة 9)

التعريف الرابع:

يشير البعض أن عملية تقييم الأداء على أنها شكل من أشكال الرقابة، يركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المنتوجات بهدف الوقوف على

تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية. (حمزة محمود الزبيدي، 2011، صفحة 90)

مما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء للمؤسسة على أنه عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز من أجل الوقوف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة.

مزايا تقييم الأداء: لكي يحقق نظام تقييم الأداء المالي أهدافه لابد أن تتوفر فيه جملة من الخصائص تتمثل في (سعيد يس عامر، 2001، الصفحات 465-466):

- الاستمرارية:

ويتم التقييم بصفة مستمرة ومتكررة في إطار إرشادات وتوجيهات؛

- المرونة:

لابد أن يتسم التقييم المالي بالمرونة، وذلك حتى يتسنى للمقيم توجيه مختلف الإجراءات حسب الوضع القائم؛

- التطوير:

يدفع الإدارة المالية إلى تحسين الأداء المالي وإعطاءها المعلومات اللازمة؛

- الاقتصاد:

التقييم بأقل تكلفة؛

- التطبيق:

مدى استخدامه بكفاءة ويسر في التنفيذ؛

- القبول:

أن يكون مقبولا من جهة المستخدمين ومدى تفهم لاستخدامه ومصادقته وصلاحيته.

2.2 أهمية تقييم الأداء وأهدافه

أهمية تقييم الأداء: يحتل تقييم الأداء أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافس عليها لغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد، لذا أصبح مسألة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية وتتمثل أهميته في (حسين وهيبة رمضان محمد و البشير ابراهيم فضل المولى، 2014، صفحة 114):

- أنه يساعد توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة، مما يؤدي إلى تحسين أداءها، ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم؛
- يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار؛
- على المستوى المالي، فإن تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل عمل من قرارات الاستثمار والتمويل وما صاحبها من مخاطر، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار؛ (مشعل جهز المطيري، 2010-2011، صفحة 15)

- يظهر مدى اسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال، مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي. (تيمجفدين عمر، 2012-2013، صفحة 61)

- الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى، ومكانيا بالمؤسسات المماثلة الأخرى. (تيمجفدين عمر، 2012-2013، صفحة 61)

أهداف تقييم الأداء: تهدف عملية تقييم الأداء إلى ما يلي (سناء مسعودي، 2014-2015، الصفحات 28-29):

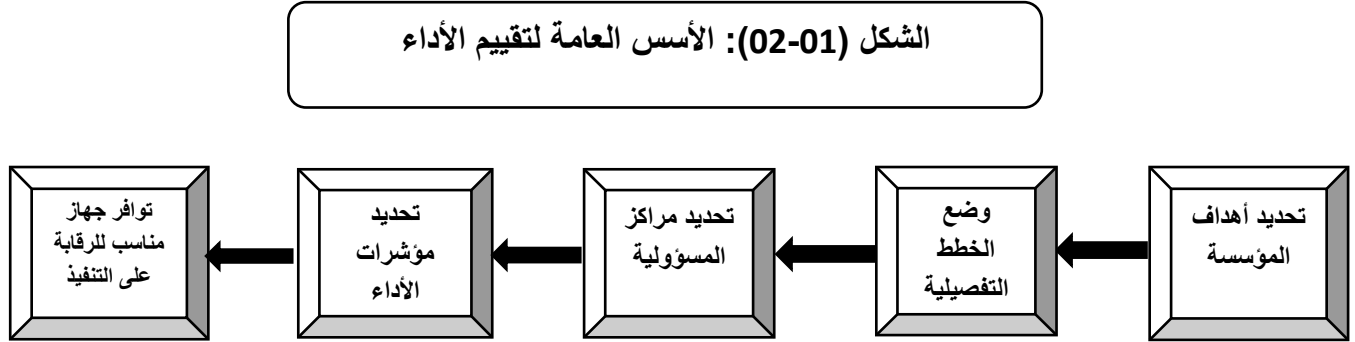
- تقييم مدي تحمل المسؤولين للمسؤوليات المخولة لهم؛
- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها؛
- التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل؛
- التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة، لتحديد المجالات التي يجري فيها التحسينات؛
- ربط جميع الأجهزة الإدارية بمختلف مستوياتها بالوسائل التي تجعلها قادرة على قياس الأداء، وبالتالي اتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية توفرها عملية تقييم الأداء؛
- إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام، لتحسين مستوى أدائها؛
- التحقق من أن الإنجاز المثالي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.

كما تهدف عملية تقييم الأداء كذلك الى ما يلي (مجيد الكرخي، 2007، صفحة 32):

- عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي للخطط والأهداف؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها؛
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الادائي لكل مشروع، ومن ثمة الوصول إلى تقييم شامل؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات العلمية البعيدة عن المزاجية والتقدير الواقعية؛
- إبراز مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية. (عبد الغفار الحنفي و رسمية قرياقص، 1999، صفحة 213)

3.2 أسس تقييم الأداء

ترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:



المصدر: نبيل إسماعيل رسلان، **عملية قياس الأداء المؤسسي**، مجمع أعمال مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية المنتجة المدارية، القاهرة، 2008، ص 34.

تحديد أهداف المؤسسة: لكل مؤسسة عدد من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراساتها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ويتمثل التحقيق الدقيق للأهداف في ترجمة الهدف العام للمؤسسة، وتحويله إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن أوجه النشاط الرئيسية بدقة، كما يجب أن تتحدد أهداف المؤسسة على أساس مجالات وأوجه نشاط مختلف الوحدات والأقسام التابعة لها. (عمروحامد، 2009، صفحة 125)

لقد تعارف الباحثون في مجال تحديد الأهداف على عدد من مجالات وأوجه نشاط المؤسسة التي يجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لها والتي تشمل (عقيل جاسم عبد الله، 1999، صفحة 194):

- المجال التسويقي؛
- مجال التجديد والابتكار، أو زيادة الإنتاجية؛
- القيمة المضافة؛
- الموارد المالية والمادية الخاصة بالتمويل؛
- الربحية؛

- أداء العاملين وتطويرهم؛
- المسؤولية اتجاه المجتمع.

ويجدر الإشارة إلى ضرورة الربط بين مختلف الأهداف التي تحددها المؤسسة، مع وضع الجدول الزمني اللازم لتحقيق الأهداف، كما يجب أيضا تحديد الأهمية النسبة لكل هدف تم وضعه في سلم الأولويات، على ضوء الأهداف التي يجب أن تحظى بأكبر قدر من الموارد المتاحة، مع ضرورة التنسيق بين هذه الأهداف؛ بحيث تكون أكثر وضوحا للمسؤولين عند التنفيذ. (عمروحامد، 2009، صفحة 126)

وضع خطط تفصيلية لتحقيق الأهداف: يتمثل هذا الأساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات نشاط المؤسسة، بحيث تعكس هذه الخطط السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة، وكيفية الحصول عليها من جهة، ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة منها من جهة أخرى. (عمروحامد، 2009، صفحة 126)

ويقصد بالخطط التفصيلية وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات نشاط المؤسسة لتحديد الطريق إلى تنفيذ الأهداف المسطرة ضمن إطارها الزمني المحدد. (عمروحامد، 2009، صفحة 126)

وينبغي مراعاة مجموعة من العوامل عند وضع هذه الخطط لإنجاح عملية التقييم، من أهمها: (عمروحامد، 2009، صفحة 126)

- ضرورة تغطية الأهداف المحددة لجميع أوجه النشاط؛
- ضرورة التناسق بين أهداف الأقسام والفروع؛
- ضرورة مساهمة جميع الأفراد داخل المؤسسة في صياغة الأهداف؛
- يجب أن تكون الأهداف المحددة قابلة للتكيف والتعديل حسب التغيرات التي تطرأ على البيئة الخارجية.

تحديد مراكز المسؤولية: من الأركان الأساسية الهامة لتقييم أداء أي مؤسسة، هو أن تتوفر فيها معالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات، ويقصد بمراكز المسؤوليات كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين، ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط المؤسسة وتحديد النتائج التي سوف نتحصل عليها. (مجيدالكرخي، 2007، صفحة 38)

وعلى ضوء ما سبق فعملية تقييم الأداء تتطلب ايضاح اختصاصات كل مركز مسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

ويستمد التحديد الواضح لمركز المسؤولية في أي نشاط أهميته من عاملين هما: (مجيد الكرخي، 2007، صفحة 38)

- اجراء تقييم الأداء على الوجه الأكمل يقتضي تقييم الأداء كل مركز من المراكز العامة بالمؤسسة من أجل الحكم على أدائها الداخلي؛
- إذا وقع انحراف أو ظهرت فجوة في أداء المؤسسة يمكن لهذه الأخيرة التعرف على أسباب الانحراف ومعالجتها، بالنظر مباشرة إلى مركز المسؤولية الذي وقع فيه هذا الانحراف، وهو الأمر الذي يسمح للمؤسسة بتوفير الجهد والوقت.

تحديد مؤشرات الأداء: تعتبر خطوة تحديد المؤشرات التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة أو تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم، كما أنها الأكثر صعوبة في الوقت نفسه، وترجع صعوبة هذه الخطوة إلى التعدد الكبير في أنواع وطبيعة النتائج التي يسفر عنها التنفيذ الفعلي لنشاط المؤسسة، وبالتالي تعدد المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم هذه النتائج، ونظرا لاستحالة استخدام كافة المؤشرات المتاحة، يصبح من الضروري انتقاء تلك التي تعبر أصدق تعبير عن مستوى الأداء بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية من جهة، وبالنسبة للمؤسسة ككل من جهة أخرى. (عقيل جاسم عبد الله، 1999، صفحة 196)

بالرغم من صعوبة تحديد المؤشرات وما أثارته من جدل، فإنه من الضروري على أي مؤسسة أو مركز مسؤولية عند اختيار المؤشرات مراعاة مجموعة من العوامل أهمها (مجيد الكرخي، 2007، صفحة 38):

- اختيار المؤشرات الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين، بحيث يكون في مقدورهم استخدام هذه المؤشرات والخروج بنتائج واقعية معبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها؛

- إعطاء كل مؤشر مختار وزنا يتناسب مع أهميته ومساهمته في التعبير عن درجة تحقق الأهداف.

حواجز جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ: تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية، كما يستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة، إذ تعتمد نتائج التقييم في موضوعاتها وصحتها على دقة وصحة جميع البيانات المسجلة. (عمروحامد، 2009، صفحة 129)

3. ماهية تقييم الأداء المالي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف تقييم الأداء المالي وخطواته، الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي.

1.3 تعريف تقييم الأداء المالي وخطواته

تعريف تقييم الأداء المالي:

قبل التطرق لتعريف تقييم الأداء المالي لابد من تعريف الأداء المالي كالاتي:

تعريف الأداء المالي:

التعريف الأول:

هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحق، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل النمو والأرباح. (بن خروف جليلة، 2008-2009، صفحة 76)، كما يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية

وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (محمد محمود الخطيب، 2010، صفحة 45)

التعريف الثاني:

يعرف بأنه أداة للتخصيص لاتخاذ القرارات وتوجيهها اتجاه الشركات الناجمة فهي تعمل على تحضير المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها إلى التقدم والنجاح. (فرحات جمعة، 2000، صفحة 37)

تعريف تقييم الأداء المالي: نعرفه كما يلي:

التعريف الأول:

هي وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة. (علاء فرحان طالب و ايمان شيجان المشهداني، 2011، صفحة 67)

التعريف الثاني:

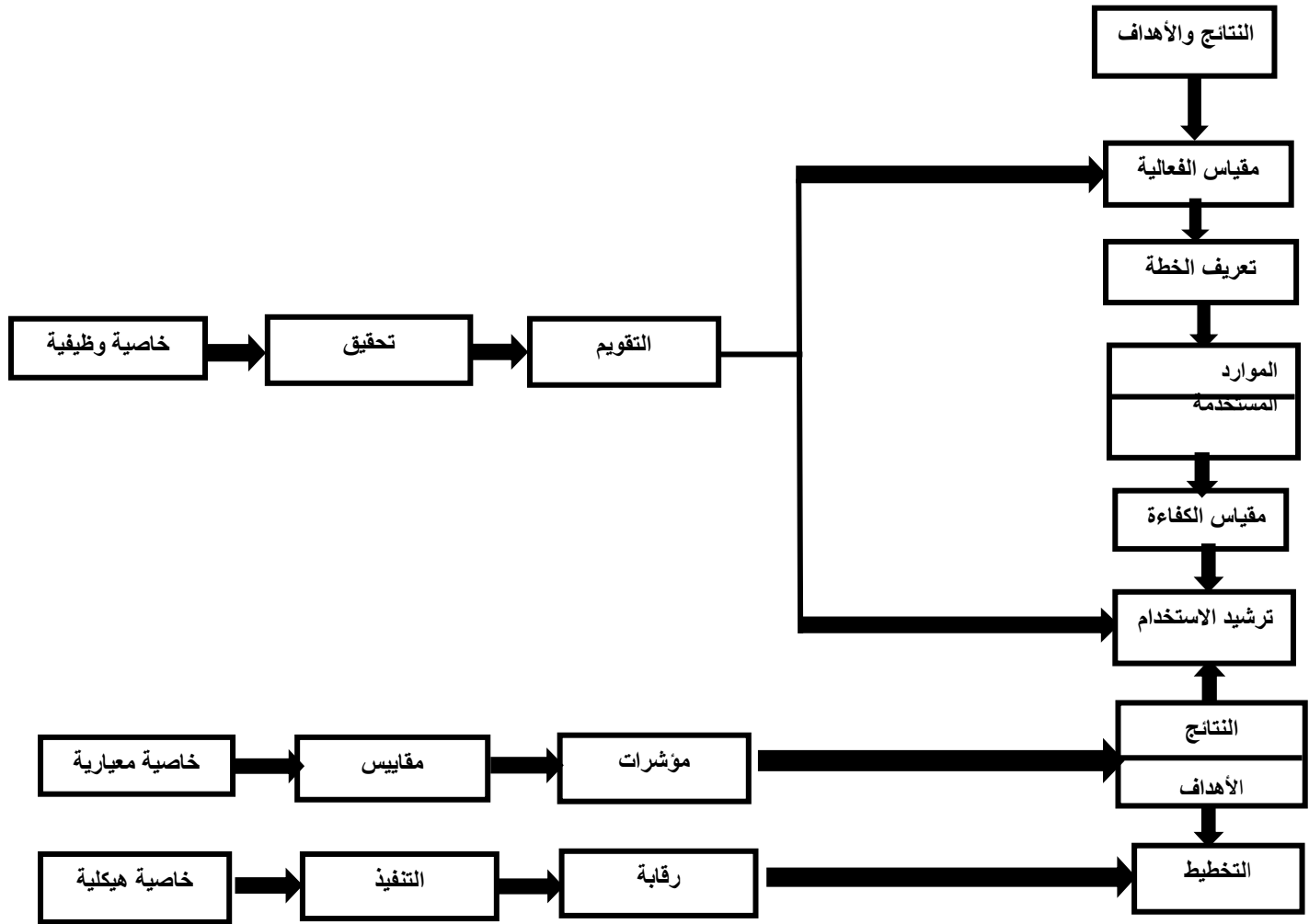
يعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المسطرة في ضوء معايير محددة سلفا، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابة في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعية، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقاءها في بيئة تنافسية، وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها. (عينوش عبد الرحيم و دحماني عبد الوافي، 2018-2019، صفحة 24)

التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه، ومنه فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب الآتية (عثمان زكية، 2014-2015، صفحة 44):

1. تحديد مستوى الأهداف من خلال قياسه ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية؛

2. تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة، كما يتضح في التصور الإيضاحي الآتي:

الشكل (03-01): يوضح تقويم الأداء في منظمات



المصدر: عثمان زكية، دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛ دراسة حالة مؤسسة حدود سليم للتوضيب وتصدير التمور طوّلقة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 45.

ولكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لابد لها من تقييم أداؤها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ

القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلا، وبهذا فالأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة. (محمد نجيب دباش و طارق قدوري، 2013، صفحة 7)

خطوات تقييم الأداء المالي: ويمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية (محمد محمود الخطيب، 2010، الصفحات 51-52):

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء لتشمل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع، أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

2.3 الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي

هناك العديد من الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي وهي (فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، 2005، الصفحات 239-240):

الإدارة: من الطبيعي أن يرغب المديرون بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم، فالإدارة تقوم بتحديد أهداف المؤسسة من خلال الحصة السوقية والنموفي قيمة المبيعات أو الوحدات، والعائد على الاستثمار، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المدراء ضمن المستوى الإداري الأعلى، حيث يملكون مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات بشكل خاص من تقارير المؤسسة المالية السنوية (الميزانية العامة، وحساب الأرباح والخسائر).

حملة الأسهم العادية: وهم يقسمون إلى ثلاث فئات:

- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد، وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزيعه عليهم؛
 - حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد، وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات وتعظيم رأس المال؛
 - حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية، وهم يعتبرون قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، العوائد والمخاطر للبدائل الاستثمارية.
- حملة الأسهم الممتازة:** وهم يتطلعون إلى استمرار الأرباح بمستوى معين، بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح.
- حملة السندات:** مثل الأفراد، المصاريف أو المؤسسات المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، مقسوم الأرباح، اقتراض المؤسسة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم.
- مانحي الائتمان والمصرفيون:** وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية المتاحة في توفير الضمانات لمطالبهم على المؤسسة.
- المحللون الماليون، الاستثماريون، المضاربون في سوق بورصة الأسهم:** وهؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المؤسسة بموجب كشف المركز المالي مع تقييمها في سوق الأوراق المالية.
- اتحادات التجارة:** وهم يقارنون بين اتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاه أعضاء النقابة من أجور.
- وهناك العديد من الأطراف الأخرى التي تستفيد من عملية تقييم الأداء المالي منها (عدنان تايه النعيمي و فؤاد ارشد التميمي، 2008، صفحة 23):
- العمال:** باعتبارهم العنصر المؤثر والمتأثر بالظروف المالية للمؤسسة.
- هيئة الأوراق المالية:** لمعرفة المعلومات عن المؤسسات، ومدى مساهمتها في عم الشفافية، والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.
- الفرقة التجارية والصناعية:** للتحقق من مدى مساهمة المؤسسات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

الأجهزة الضريبية: لأغراض تطبيقية التشريعات الضريبية.

3.3 العوامل المؤثرة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة

من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد:

العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة: هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة، والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل نجد (بن خليفة حمزة، 2011-2012، صفحة 69):

(1) الرقابة على التكاليف؛

(2) الرقابة على كفاءة استخدام الموارد؛

(3) الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛

بالإضافة الى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف الى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها.

العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة: تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي، حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يعكسها توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة إعداد خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها، ويشمل هذه العوامل (العمرى يشرى و ماني حنان، 2017-2018، صفحة 54):

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

II الإطار العام لقائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية خلاصة لجهود ودراسات متعددة، حيث أصبحت الآن تمثل إحدى الركائز المهمة التي يتم الاعتماد عليها في فهم نشاطات المؤسسة، ومن ثم الحصول على نتائج المركز المالي للمؤسسة.

1 ماهية قائمة التدفقات النقدية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف قائمة التدفقات النقدية، التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية ومكوناتها.

1.1 تعريف قائمة التدفقات النقدية

قبل التطرق إلى تعريف قائمة التدفقات النقدية لابد أن يتم تعريف بعض المصطلحات المتعلقة بهذه القائمة حتى يتم فهم المقصود من هذه القائمة، وهذه المصطلحات تتمثل في (شريط صلاح الدين و حفصة امينة، 2018، الصفحات 81-82):

النقدية: وتتضمن النقدية المتاحة والودائع تحت الطلب.

التدفقات النقدية: هي النقدية وما في حكمها الداخلية والخارجية.

النقدية المعادلة: وهي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة، والتي تكون قابلة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد، وهي غير خاضعة لماطر تغيير قيمتها. (مرازقة صالح و فتيحة بوهرين، 2016، صفحة 87)

تعريف قائمة التدفقات النقدية: لقد وردت عدة تعريفات لقائمة التدفقات النقدية، نذكر من بينها ما يلي:

التعريف الأول:

هي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. (بن سامي الياس و قريشي يوسف، 2006، صفحة 222)

التعريف الثاني:

هي القائمة التي تتضمن المعلومات التي تمكن مستخدميها من التعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في توليد واستخدام النقدية. (محمد عباس بدوي ، الاميرة ابراهيم عثمان، و
اآرون، 2009، صفحة 382)

التعريف الثالث:

هي القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة، أي توضح لنا من أين أنت النقدية وأين أنفقت وتفسر لنا أسباب التغير في رصد النقدية. (طارق عبد العال حماد،
2006، صفحة 176)

التعريف الرابع:

هي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، الغرض منها توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية لفترة معينة. (دونالدو كيسو و جيرويجانت، 2014، صفحة 247)
وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف قائمة التدفقات النقدية بأنها عبارة عن بيان أو كشف أو قائمة مالية دقيقة تبنى وفق مبدأ السيولة، تبين الفرق بين مقبوضات المؤسسة ومدفوعاتها، كما تقدم تفسير لتغيرات الخزينة خلال فترة زمنية معينة.

2.1 نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدي

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية دوليا:نشأت هذه القائمة منذ سنوات عديدة في صورة تحليل مبسط أطلق عليهاقائمة (من اين تم الحصول على الأموال اين صرفت)،والتي لم تتضمن سوى عملية عرض الزيادة او النقص في بنود قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وبعد عدة سنوات عدل عنوان هذه القائمةإلى (قائمةالأموال)، وقد اعترف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين في سنة 1961 بأهمية هذه القائمة وأوحبأن تدرج في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين، وبأن يشتملها تقرير المحاسب القانوني، وفي سنة 1963 قام مجلس المبادئ المحاسبية بإصدار نشرته رقم 03 لتنميط عمليةإعداد وعرض قائمة الأموال أوصي المجلس بتعديل اسم القائمةإلى (قائمة مصادر الأموال واستخدامات الأموال)وبأن تعرض القائمةكمعلومات متممة للتقارير المالية، ولم يكن اذارج مثل هذه المعلومات الزاميا،

كما أن اشتغال تقرير المحاسب القانوني عليها كان امرا اختياريا. (امال نوري محمد، 2013، الصفحات 332-334)

في عام 1971 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم 19 بعنوان (التقرير عن التغيرات في المركز المالي)، في عام 1984 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معايير المحاسبة رقم 05 والذي نص علأن تدرج قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الأساسية، وفي عام 1987 تأكيدا على ذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية معيار المحاسبة رقم 95 بعنوان قائمة التدفقات النقدية. (سليمان سالم محمد سالم، 2019، صفحة 119)

وفي عام 1992 قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية. (مراقة صالح و فتحة بوهين، 2016، صفحة 84)

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية بالنسبة للجزائر: بالنسبة للجزائر فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم المالية الحديثة مقارنة مع النظام المحاسبي السابق المتمثل في المخطط المحاسبي (PCN) الذي كان معتمدا في الجزائر، حيث أن الجزائر قامت بتعديل نظامها المحاسبي وذلك بوضع نظام محاسبي مالي جديد (قانون 11/07)، الذي وضع نتيجة للتغيرات والتطورات التي تحدث على المستوى الدولي من جهة، بالإضافة إلى سلبات المخطط المحاسبي الوطني (نسخة 1975) من جهة ثانية، حيث يعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبية الدولية.

ومن بين الفروض الأساسية لهذا النظام المحاسبي المالي الجديد ضمن مجال تطبيقه إعداد كشوف أو قوائم مالية تشتمل على الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، حيث نلاحظ أن هذا النظام أضاف قائمة التدفقات النقدية تحت اسم "جدول تدفقات الخزينة"، حيث أنها لم تكن موجودة بهذا الشكل واعتبرها من القوائم المالية الأساسية. (بوميمز فريد، 2015، صفحة 37)

3.1 مكونات قائمة التدفقات النقدية

تقسم قائمة التدفقات النقدية الى ثلاثة أقسام (محمد الصيرفي، 2014، صفحة 198):

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تتمثل فيما يلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة؛
- النقد المحصل من العملاء أي الناتج في المبيعات؛
- النقد المدفوع للموردين أي ثمن البضائع؛
- النقد المدفوع للضرائب؛
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات، والتي يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات؛
- النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل؛
- النقد المدفوع مقابل الاستثمارات طويلة الأجل؛
- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

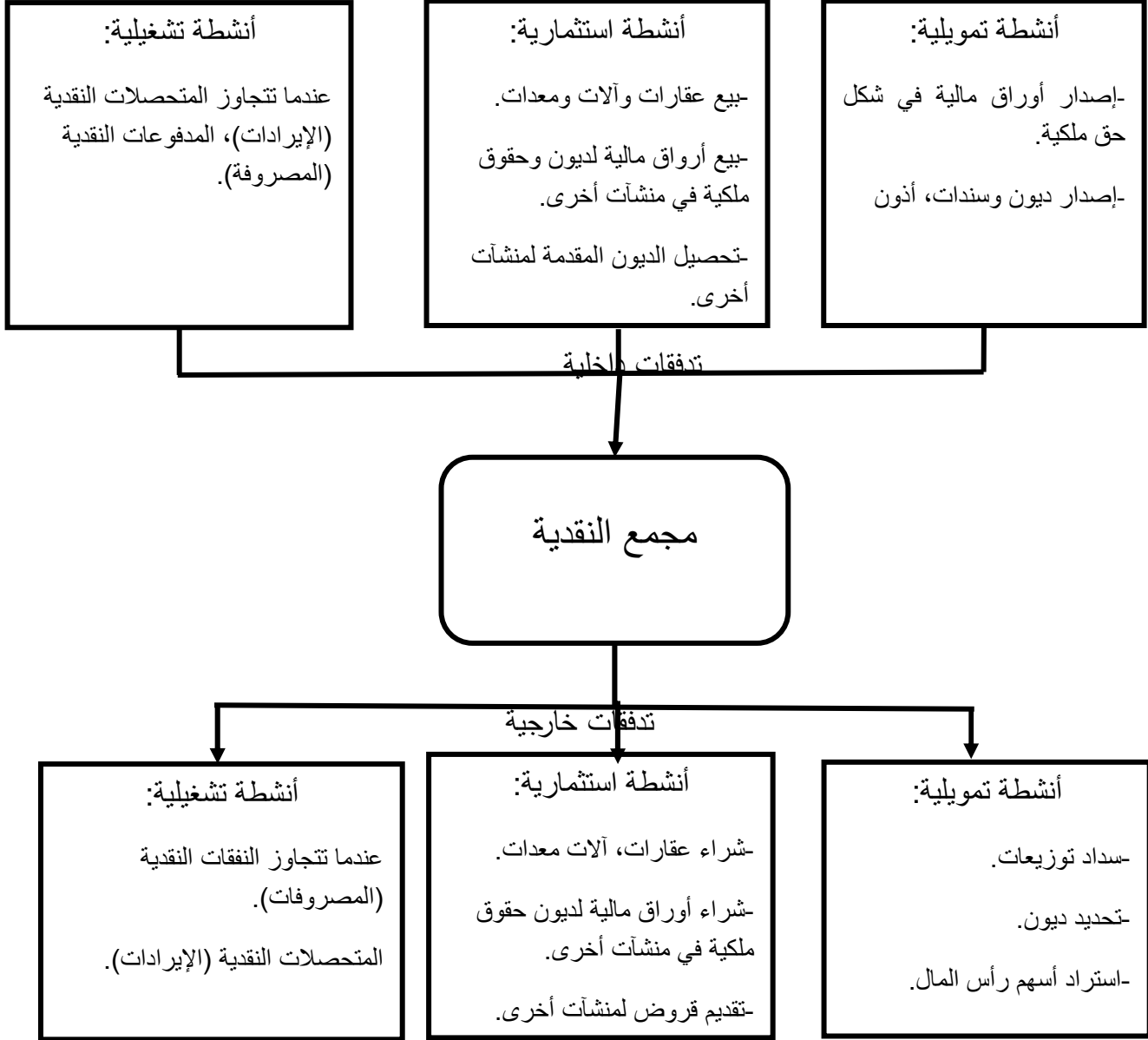
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين وأعادتها لهم، وذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقترضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال؛
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل؛
- النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية؛
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح؛
- النقد المدفوع لتسديد السندات؛

- النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

بناء على ما سبق يمكن تلخيص أهم مكونات قائمة التدفقات النقدية في الشكل الآتي:

الشكل (04-01): مكونات قائمة التدفقات النقدية



المصدر: بن فرج زوبنة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص 88.

2. أهمية وأهداف وفوائد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من أهمية قائمة التدفقات النقدية، أهداف قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى فوائد المعلومات التي تتعلق بقائمة التدفقات النقدية.

1.2 أهمية قائمة التدفقات النقدية

ترجع أهمية قائمة التدفقات النقدية إلى حاجة مستخدمي القوائم المالية بالشركات للتطرق إلى الأمور الآتية (وليد بن محمد الشباني، 2014، صفحة 528):

- كيفية توليد النقدية واستخدامها؛
- تمكين المستخدمين من تقييم التغيرات التي حدثت في صافي الأصولوفي الهيكل المالي بما في ذلك درجه السيولةوالقدرة على سداد الديون؛
- مديالقدرة على توليد التدفقات النقدية؛
- تحسن من القابليةللمقارنة عند إعداد التقارير عنأداء الشركات لاستبعاد الآثار الناتجة عن استخدام عمليات محاسبية مختلفة؛
- تساعد على معرفه الاسباب التي أدت إلى وجود اختلافات بين صافيدخل (الخسارة) وصافي التدفقات النقديةالداخلية(أو الخارجة) للأنشطةالتشغيلية؛
- تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم في الحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بتعهداتها وعلى سداد التوزيعات المعلنة وحاجتها للتمويل الخارجي؛(رائد محمد عبد ربه، 2016، صفحة 123)
- الحكم على أثرصفقات التمويل والاستثمارات النقدية وغير النقدية خلال الفترة على المركز المالي للمنشأة؛ (رائد محمد عبد ربه، 2016، صفحة 124)

2.2 أهداف قائمة التدفقات النقدية

- تركزأهداف قائمه التدفقات النقدية على النحو التالي:(نوري محمد معافى، 2015، الصفحات 47-48):
- توفير معلومات مفيدق بشأن الهيكل المالي للمنشأة (شاملة السيولة والقدرة على السداد)، والقدرة على التأثير على مقادير وأوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف والفرض.

- توفير معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- تعزيز القدرة على مقارنه تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت؛ لأنه يستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفه لنفس العمليات والأحداث (والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة).
- تعمل كمؤشر للمبالغ النقدية الداخلة والخارجة والتوقيتات، وعنصر التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك لو أن المنشأة ذات نظام قائم لتخطيط تدفقاتها النقدية للمستقبل فإن قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها كأساس لتقييم دقة التخطيط الماضي لهذه التدفقات المستقبلية، وهذه المنافع يمكن توضيحها كما جاءت في المعيار على النحو الآتي:
- تفيد في مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية للمستقبل بمعلومات التدفقات النقدية للسنة الجارية؛
- تعتبر ذات أهمية في تقييم العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية، وفي تقييم أثر التغيرات في الأسعار؛
- تعطي مؤشرا لمبالغ وتوقيت ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي.

ويمكن تلخيص أهداف قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث أهداف أساسية:

- توفير المعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة زمنية محددة؛
- توفير المعلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية؛
- تحليل التغير في النقدية وما يعادلها عن فترة زمنية محددة؛

3.2 فوائد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية: (فهيم مصطفى الشيخ، 2008، صفحة

(15)

- تساعد قائمة التدفقات النقدية في الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية)؛
- تعتبر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس القدرة على توليد النقدية وما يعادلها، وكذلك مساعده المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف الشركات، كما أنها تساعد في عملية إجراء المقارنات بين

تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف تلك المنشآت، وذلك بسبب عدم تأثير المعالجات المحاسبية المختلفة؛

➤ غالبا ما تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير ووقت التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها، كما أنها تعتبر مفيدة في فحص الاختلاف بينها في الربح والتدفقات النقدية.

3 مصادر، خطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

سننتقل من خلال هذا المطلب إلى مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية، خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها.

1.3 مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية

قبل الحديث عن الطرق والخطوات الواجب اتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية لابد لنا من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توافرها لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهي: ميزانيتين عموميتين مقارنة، قائمة الدخل للفترة المالية الحالية، ومعلومات إضافية معينة، هذا وتعد قائمة التدفق النقدي بطريقتين: المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، ويستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه. (مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة، 2006، صفحة 198)

يتطلب إعداد هذه القائمة توفر قائمتي المركز المالي (ميزانية عمومية) لبداية الفترة ونهايتها، والتي تعد عنها قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى قائمة الدخل لتلك الفترة وكذلك بعض المعلومات الإضافية التي يمكن الحصول عليها من السجلات والتقارير المالية للشركة.

وسبب الحاجة لميزانيتين وقائمة دخل واحدة هو أن الميزانية تحمل صورة للمؤسسة في لحظه معينة، وهذا لا يمكن معد القائمة من التعرف على التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية إلا إذا وفرت له ميزانية لبداية الفترة وميزانية أخرى لنهايتها، أما سبب الاكتفاء بقائمة دخل واحدة فيعود لكون قائمه الدخل

تعني على أساس تراكمي، وتمثل سجلا للفترة التي تشملها. (محمود عبد الفتاح رضوان، 2012، صفحة 31)

2.3 خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

ان الحديث عن الخطوات الواجب اتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية يقودنا إلى توضيح المعلومات اللازم لذلك وهي: ميزانيتين عموميتين مقارنتين وقائمة الدخل للفترة المالية الحالية ومعلومات إضافية معينة.

يقوم المحاسب بتجميع المعلومات بعد اتباع الخطوات التالية (مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة، 2006، الصفحات 201-202):

✓ ايجاد التغير في النقدية :ويكون ذلك من خلال رصد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدية وما يعادلها؛

✓ رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية: ويتم هنا رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الميزانية العمومية سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان تمهيدا لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي؛

✓ احتساب التدفقات من النشاط التشغيلي: وتحسب هذه التدفقات حسب الطريق المستخدمة في إعداد القائمة سواء كانت الطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛

✓ احتساب التدفقات من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :حيث يتم المقابلة بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة ضمن كل النشاط؛

✓ استخراج صافي التدفقات النقدية: ويتم من خلال جمع صافي التدفقات النقدية ويتم من خلال جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة (التشغيلية-الاستثمارية-التمويلية)، وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد وما يعادلها أولامدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة.

3.3 طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

هناك طريقتين لعرض قائمة التدفقات النقدية سنتطرق لهما كما يلي:

الطريقة المباشرة: إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الربحية، الموردين، الضرائب، ...)، قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية، وبمعنى آخر بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلية من النشاط التشغيلي، وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجة من النشاط التشغيلي، وبشكل منفصل كل على حدى، ثم تحديد الفرق بينهما وهو يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. (غريبي هدى، 2018-2019، صفحة 10)

وتتمتع هذه الطريقة بالميزات التالية (دعاء كريم و كاظم الحساوي، 2018، صفحة 33):

- توفر المعلومات عن المصادر الفعلية للتدفقات النقدية وكيفية استعمالها في مدة زمنية معينة؛
- تساعد في تقدير قيمة التدفقات النقدية عن طريق تقديم معلومات مباشرة ومفيدة ضمن مدة زمنية معينة؛
- تعد الأرقام المستخرجة على وفقها أرقام موضوعية، الأمر الذي يجعلها قابلة للتدقيق بسهولة.

هذه الطريقة يفضلها النظام (SCF)، وتقوم بإظهار المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد التغير في النقدية لكل عنصر على حدى من العناصر المرتبطة بالنشاط الرئيسي (كالمقبوضات من الزبائن والمدفوعات للموردين). (بادي عبد المجيد و عزواني ناصر، 2016، صفحة 213)

سيتم عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (01-01): قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة للفترة من N-1 إلى N

النسبة N-1	النسبة N	الملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال. التحصلات متأتية من الزبائن. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. الضرائب على النتائج المدفوعة.
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية.
			تدفق الخزينة المرتبط بالعناصر غير عادية.
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ).
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية التحصلات من عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية. الفوائد المحصلة عن التوزيعات المالية.
			صافي تدفقات الخزينة متأتية من أنشطة الاستثمار (ب).
			تدفقات الخزينة متأتية من أنشطة التمويل. التحصلات الناتجة عن إصدار الأسهم. حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي يتم القيام بها. التحصلات المتأتية من الفوائد. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).
			تغير الخزينة للفترة (أ، ب، ج). الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية. الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية.

			تغير الخزينة خلال الفترة.
--	--	--	---------------------------

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المؤرخ في 19 مارس 2009، ص 35.

الطريقة غير المباشرة: تركز هذه الطريقة على الفرق بين الربح المحاسبي والمبلغ الصافي لقائمة التدفقات النقدية، وتقدم هذه الطريقة كصافي النسبة مضاف إليها ومخصوم منها التغير في حسابات الأصول والخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل ما عدا النقدية وما يعادله. (مرازقة صالح و فتيحة بوهرين، 2016، صفحة 86)

ويعني آخر هي الطريقة التي يتم من خلالها تصحيح النتيجة الصافية للنسب المالية من خلال استبعاد العمليات التي ليس لها أثر نقدي والتدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل. (زين عبد المالك، 2014-2015، صفحة 38)

تتمتع هذه الطريقة بمجموعة من المميزات أهمها: (الهباش محمد يوسف، 2006، صفحة 33)

- تركز هذه الطريقة على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، لذا فهي توفر علاقة جيدة ومفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.
- تكسب هذه الطريقة مستخدم القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل هذه هي القوائم لعدة فترات محاسبية، بحيث توفر لديهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أساس سليم.

سيتم عرض قائمة التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (02-01): قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة للفترة من N-1 إلى N

النسبة N-1	النسبة N	الملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة متأتية من أنشطة الاستغلال. صافي نتيجة السنة المالية. الاهتلاكات والمؤنات. تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى. تغير الموردين والديون الأخرى النقص أو الزيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب.
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستغلال (أ).
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. تسديدات لقيم ثابتة. التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة. تأثير تغيرات محيط الإدماج
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب).
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي. إصدار قروض. تسديد قروض.
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج).
			تغير الخزينة للفترة (أ، ب، ج). الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية. الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية.
			تغير الخزينة خلال الفترة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 19 مارس 2009، ص 36.



المصدر: قوادي محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المالية IAS/IFRS، مذكرة مقدمة

لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة البليدة، 2010، ص 74.

III دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقدير سيولة الشركة ومعاملاتها المالية وكذلك تقييم جودة أرباحها، وذلك من خلال النسب المالية التي يمكن استغلالها من هذه القائمة، حيث توفر هذه المؤشرات كمية معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة، مما يساعد في وضع قرارات مالية مناسبة.

1 دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم نسب وجودة السيولة

تعرف السيولة أنها مقدار النقد المتاح لجهود الشركة أو المصرف والذي يمكن الحصول عليه تسديدا الوفاء بالتزاماته، وتتمثل السيولة في كل من الأسواق النقدية أو العناصر الأخرى التي يمكن تحويلها إلى النقد على النحو السريع. (سيد اسماعيل علي، 2018، صفحة 17)

وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للشركة في الفترة القصيرة الأجل، وترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بهدف توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية موجب، هذا يعني أن هناك فائضا نقديا ما يعطي لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية، أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهو يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما بتبيع جزء من استثمارها أو بالتمويل طويل الأجل. (شحدة عبد الناصر و السيد أحمد، 2008، الصفحات 20-21)

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة ما يلي:

1.1 نسب تغطية النقدية

تحدد بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية =

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

ومن أمثلة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية:

- الديون والقروض المستحقة الدفع؛
- الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويلي؛
- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة؛
- توزيعات الأرباح لحمله الأسهم؛

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

2.1 نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

تحدد بالعلاقة:

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3.1 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي من الديون

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق المالي الآجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل}}$$

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة وقصيرة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشكلات متعلقة بها.

2 دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم نسب الربحية

تعرف نسب الربحية بأنها مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية وكلما زاد هذا الارتباط كلما كان دليلاً على ارتفاع الأرباح ويمكن تقدير الأرباح بمقارنة صافي الدخل بالتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمنشأة.

ومن خلال التعريف السابق يمكن القول أن سبب تقييم الربحية هي مدى نجاح السياسات المتخذة من طرف المؤسسة من خلال تعظيم الأرباح، وهي محل اهتمام كثير من الأطراف وخاصة المستثمرين والإدارة والمقرضين.

وكما تقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها في شكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تعطي معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بواسطة الأساس النقدي. (بختي صالح، 2017-2018، صفحة 56)

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم ربحية المؤسسة ما يلي (عزة الازهر و محمد دينور، 2013، صفحة 32):

1.2 نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتحدد بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الاساسية}}$$

وتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية في الأمور الآتية:

- التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة التشغيلية؛
 - مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام؛
 - النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية؛
 - المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح على المساهمين.
- وتقيس هذه النسبة مبالقدره على تلبية الاحتياجات وما توفره منها.

2.2 مؤثر النقدية التشغيلية

ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤثر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقي التشغيلي}}{\text{صافي الربح}}$$

وهي نسبة مختلفة لأن صافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من قائمة التدفقات النقدية، أما صافي الربح فيتم الحصول عليه من جدول حساب النتائج، وتبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة في دعم أرباحها الحقيقية عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية، أي النجاح الذي تحققه الأرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية، والمؤشر العالي لهذه النسبة يشير إلى أداء جيد للمؤسسة وقدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

3.2 نسبة التدفق النقدي التشغيلي

وتحسب وفقا للعلاقة التالية (اسماء كسيس و نسيمه بردعي، 2013-2014، صفحة 79):

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبقية في تحصيل النقدية من زبائنها، حيث تمثل المبيعات النقدية المحققة مصدراً أساسياً للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة.

4.2 مؤشر دليل النشاط التشغيلي

ويحدد بالعلاقة التالية (زغيب عبد الرزاق، الارقط مروة، و اخرون، 2018-2019، صفحة 32):

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة}}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع أرباح المؤسسة والعكس بالعكس.

5.2 نسبة الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي

تحدد بالعلاقة التالية: (زغيب عبد الرزاق، الارقط مروة، و اخرون، 2018-2019، صفحة 33)

$$\text{نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تعين هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد التدفقات النقدية.

3 دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسات المالية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات، التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية.

من بين هذه النسب نذكر ما يلي (شاوش شيماء، 2019-2020، صفحة 66)

1.3 نسبة التوزيعات المالية

تحدد بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات المالية =

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}$$

توفر هذه النسبة المعلومات من السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

2.3 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

تحدد بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة =

$$\frac{\text{التدفقات النقدية المتحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من الأنشطة التشغيلية.

3.3 نسبة الإنفاق الرأسمالي

وتحدد بالعلاقة الآتية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي =

$$\frac{\text{الإنفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من غصدار أسهم ومستندات وقروض طويلة الأجل}}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية الكبيرة لمصادر التمويل الخارجي في تحويل عبارة الأصول الناتجة، وتقدم فئتي المستثمرين والمقرضين على حد سواء بتوفيرها مؤشرات عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح الشركة في اتباع سياسة ملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر طويلة الأجل. (اسماء كسيس و نسيمه بردعي، 2013-2014، صفحة 83)

4 دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة

لمعرفة قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية يجب التطرق الى ماييلي (اسماء كسيس و نسيمه بردعي، 2013-2014، صفحة 83):

1.4 المرونة المالية

هي قدرة المؤسسة على تعديل أوضاعها في فترات التغير المالي وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة، وذلك من خلال الحصول على تمويل أو التخلص من بعض الأصول غير المتعلقة نقدا أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة.

$$\text{المعدل النقدي لتغطية الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية العمليات}}{\text{صافي متوسط الديون الإجمالية}}$$

ويبين المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة في العمليات.

2.4 التدفقات النقدية الحرة

هي التدفقات المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية.

$$\text{صافي التدفقات النقدية الحرة} = \text{صافي التدفقات في العمليات} - (\text{الإنفاق الرأسمالي} + \text{التوزيعات}).$$

صافي التدفقات النقدية الحرة يمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على الاستثمارات الجديدة لسداد الديون، شراء أسهم الخزنة، أو زيادة درجة السيولة، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية للمؤسسة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية وقدرتها على الاحتفاظ بمستوى الإنفاق الرأسمالي، ويبين كذلك مقدار النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية،

سداد الديون، شراء أسهم الخزانة أو الإضافة للسيولة. (زغيب عبد الرزاق، الارقط مروة، و آخرون،
2018-2019، الصفحات 34-35)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتقييم الوضع المالية للمؤسسة من خلال مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لبلوغ الأهداف المسطرة، ولقد اخترنا أحد أهم الوسائل المستخدمة في تقييم الوضع المالية للمؤسسة ألا وهي "قائمة التدفقات النقدية"، وذلك من خلال التطرق لكيفية إعدادها، كما تطرقنا إلى أهم النسب المتعلقة بها، ولقد تبين أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا للقوائم المالية الأخرى؛ بل هي مكملتها، كما نلاحظ أن المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لها دور فعال في تقييم الوضع المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني:
دراسة حالة مؤسسة الغرف فالصحر اوية -
عينمليّة-



تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى تقديم دراسة نظرية حول الوضعية المالية من خلال دراسة تقييم الأداء المالي، وكذا قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة مع توضيح أهم النسب المشتقة منها التي تفيد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع، حيث وقع اختيارنا على مؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF، وذلك من خلال استخدام قائمة التدفقات النقدية والقيام بتحليل النسب المالية التي تمثلها، ليتم الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة.

وبناء على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

I السجل التاريخي للمؤسسة؛

II المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة CAPREF؛

III نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الوضعية المالية لمؤسسة CAPREF.

I. السجل التاريخي للمؤسسة

سنحاول في هذا المبحث تقديم المؤسسة بشكل عام بدا بنشأتها وتطورها وطبيعة نشاطها وعلاقتها مع محيط هيكلها التنظيمي وأهدافها ومختلف الوظائف التي تقوم بها.

1 نبذة تاريخية عن المؤسسة

1.1 نشأة المؤسسة وتطورها التاريخي(من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من أرشيف المؤسسة.)

تعتبر الثورة الصناعية من أهم الدوافع التي أدت إلى تأسيس الشركة الوطنية لصناعة الفلين والخشب (SNLB) عام 1968م تحت مرسوم 43-72 وتضم هاه الشركة 33 وحدة اقتصادية عبر التراب الوطني حيث كانت تابعة للمؤسسة الأم مقرها بحسين داوي العاصمة ،وبتاريخ 04 ماي 1975 عقدت اتفاقية أدت إلى تأسيس مركب البناء الجاهز بعين مليلة ووقع هذا العقد بين المؤسسة الوطنية لصناعة الخشب و الفلين و SOHARTZHAUTMANT & SODETEGالفرنسيين، وتم التوقيع على هذا العقد من طرف البنك الجزائري للتنمية في 07جويلية 1975 تحت رقم: CD/SS 287 بقيمة مالية قدرها 219.451.250 فرنك فرنسي أي ما يعادل 58.109.700 دينار جزائري، وبداية إعادة الهيكلة في سنة 1982 تفرعت المؤسسة إلى أربعة مؤسسات فرعية وهذا طبعا بموجب مرسوم 82/407 المؤرخ في 04 فيفري 1982 من اجل اللامركزية في القرارات التسيير والنشاطات وهذه الفروع تتجلى في:

- المؤسسة الوطنية للتجارة العامة ENMGP؛
- المؤسسة الوطنية لتحويل الخشب ENATB؛
- المؤسسة الوطنية للمواد الحديدية ENQAS؛
- المؤسسة الوطنية الفلين والمنتجات العازلة ENL.

بعد إعادة الهيكل أصبح مركب البناء الجاهز بعين مليلة تابع لمؤسسة الوطنية للتجارة العامة ENMGP المتكون من 22 وحدة اقتصادية التابعة لهذه المؤسسة، التي يقع مقر إدارتها بولاية أم البواقي،حيث قام بتدشينها الرئيس الشاذلي بن جديد وظلت تزاوّل نشاطها إلى غاية التقلبات الاقتصادية

التي شاهدها العالم وبعد دخول في اقتصاد السوق وإتباع الجزائر نظام شركات القابضة واستقلالية المؤسسة في الجزائر ، وطبقا للقانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1998 الذي ينص على التوجهات الخاصة بالمؤسسات العمومية الاقتصادية و بالعقد الموثق، تم تحويل مركب البناء الجاهز بعين مليلة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية تسمى الغرف الصحراوية بعين مليلة بـ (شركة ذات أسهم) SPA/EPE CAPREF وهذه الأخيرة هي محل دراستنا حيث أنها جاءت نتيجة انتهجتها الدولة تعتمد على الأسلوب الجديد في تسيير وإدارة المؤسسة ،بمنحها استقلالية العمل.

2.1 تعريف المؤسسة

مؤسسة الغرف الصحراوية هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات اسم تنتمي إلى مجمع الصناعي للخشب -spa- manufacture Wood برأس مال قدره: 300.000.000.00 دينار جزائري وأنشأت في مارس 1998 منبثقة عن الوحدة الوطنية للتجارة العامة والبناء الجاهز ENMGP، التي بدورها جاءت بعد إعادة الهيكلة للمؤسسة الفلين والخشب SNLB عام 1968، تحصلت على جهات الجودة العالمية iso/9001.(من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من أرشيف المؤسسة.)

3.1 الموقع الجغرافي والمساحة، القدرة الإنتاجية (نفس المرجع السابق.)

تقع مؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF بدائرة عين مليلة ولاية أم البواقي بالمنطقة الصناعية الواقعة على الطريق الوطني رقم 05 أي الطريق الرابط بين ولايتي قسنطينة وباتنة،تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 33 هكتار منها 05 هكتارات مغطاة (إدارة، مخازن، ورشات، إنتاج).

العنوان:

- طريق قسنطينة، عين مليلة (ولاية أم البواقي)؛
- صندوق بريد رقم 318 عين مليلة 04300؛
- الهاتف: +213.0.32.44.80.56؛
- الفاكس: +213.0.32.44.80.63؛
- البريد الإلكتروني: E-mail: cabam_am@yahoo.fr؛
- موقع الإنترنت: Site: www.cabamdz.com .

كما تتمتع بقدرة إنتاجية تتمثل في:

- 1500 غرفة صحراوية في سنة (ويتم العمل بفرقتين)؛
- 90000 ألف متر مربع بناء صناعي ثابت؛
- 573 عامل بالمؤسسة.

والمؤسسة العمومية الاقتصادية لها علاقة متبادلة عبر التراب الوطني من بين متعاملين:

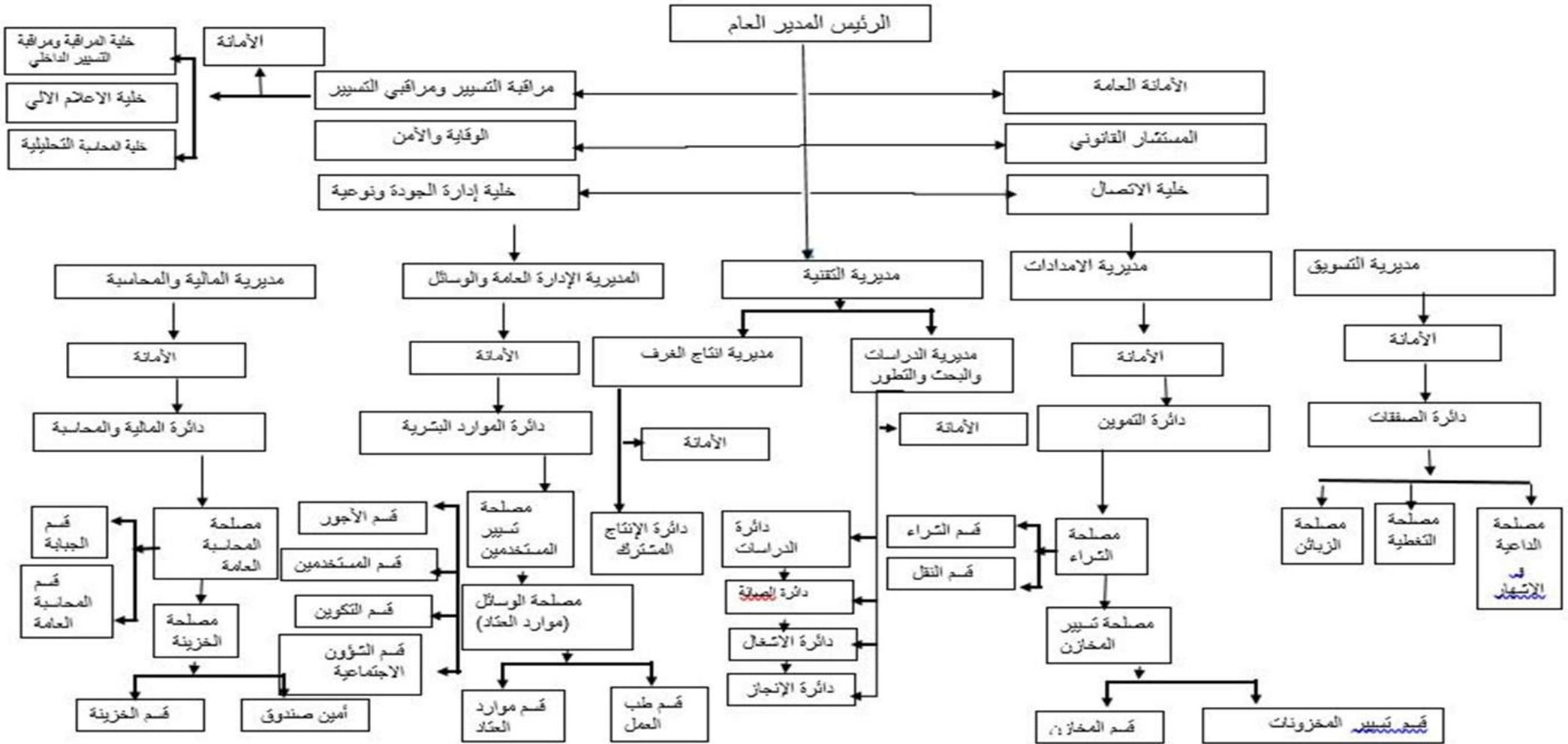
- الشركة الوطنية للمحروقات SONATRACK؛
- الجيش الوطني الشعبي ANP؛
- المؤسسة الوطنية للخدمات البترولية ENSP؛
- المؤسسة الوطنية لحفر الآبار ENAFOR؛
- المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTPE.

2 البنية التنظيمية للمؤسسة CAPREF

من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف المديريات والمصالح المتضمنة في الهيكل وكذلك أهداف المؤسسة.

1.2: الهيكل التنظيمي¹

الشكل (02-01) الهيكل التنظيمي لمؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF بعين مليلة



¹ من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من أرشيف المؤسسة.

2.2 تقرير الهيكل التنظيمي: (من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من أرشيف المؤسسة).

مجلس الإدارة:

بالنسبة لمصلحة المجلس يعد من أهم الوسائل التنظيمية التي استعملت في ميدان الإدارة في صورة تنفيذ جماعي، أما بالنسبة لمنظمة الغرف الصحراوية فإن أعمالها تدار بواسطة هذا المجلس لا يمكن إيجاز أهم الأعمال التي يقوم بها المجلس فيما يلي:

- الوصايا وهي رعاية موجودات المنظمة؛
- تحديد الأهداف العامة للمنظمة اتخاذ القرارات الاستراتيجية بعد أن يشترك إعطاء في المناقشة؛
- اختيار المدير العام للمنظمة؛
- مراجعة النتائج أي التأكد من أن الأحداث تجري وفقا للخطط المرسومة؛
- الموافقة على الميزانية التقديرية.

المديرية العامة:

يتمثل دور الرئيسي المدير العام لمؤسسة الغرف الصحراوية في ربط العمل ووضع استراتيجية تطور واتخاذ القرارات من أجل ما هو أفضل للمؤسسة وإعطاء كافة الأوامر التي يستوجب إتباعها في تطبيقها من كافة الإدارات والمصالح وضمان توازن المؤسسة وهي تتأثر جميع المصالح مباشرة.

الأمانة العامة:

تتمثل مهامها فيما يلي:

- استقبال الزبائن المتواجدين المتوجهين إلى السيد المدير العام؛
- استقبال المكالمات الهاتفية؛
- تسجيل البريد الداخلي والخارجي مع توجيهه إلى مديريات المعنية بذلك؛
- طبع مراسلات الخاصة بالمدير.

مصلحة المراقبة والتسيير (مراقبة التسيير ومراقبة التسيير الداخلي): يتمثل دورها الأساسي في مراقبة تسيير المؤسسة، حيث يقوم بالتحقيقات وجمع معلومات من مختلف المديريات والمصالح، يهتم بتحضير تقديرات أرقام الأعمال، دراسة الموازنة التقديرية من أجل تسيير ومراقبة الأعمال لكل مصلحة.

الأمن الوقائي: هو الذي يسير على تحقيق الأمن في مؤسسة من كل النواحي ضمان ظروف عمل آمنة وحسنة.

المستشار القانوني: يهتم بإدارة القضايا القانونية للمؤسسة، وتحقيق القضايا المتخاصم عليها والاطلاع على جميع القضايا المتنوعة.

إدارة الأعمال والنوعية: تهتم بمراقبة نوعية الإنتاج ونوعية سير العمل.

- **دائرة نوعية المنتج:** تهتم بمراقبة نوع المنتج من جميع النواحي الكمية والنوعية؛
- **خلية البحث والتطوير:** تهتم وتبحث عن سبل تحسين المنتج من أجل ازدهار والرقى.

مديرية الإدارة العامة والوسائل (الموارد البشرية):

تعمل على متابعة وضمان كل الملفات الإدارية، والسهر على نظام ونظافة المؤسسة وإعداد جميع الوثائق المتعلقة بالتأديب والانضباط والتي تخص الأفراد العاملين بالمؤسسة في الميدان المهني والأجور والتكوين وتعيين المستخدمين والعمل على الضمان الاجتماعي وسداد جميع الضرائب على الدخل الإجمالي وتنقسم هذه الدائرة إلى قسمين:

1 مصلحة الوسائل العامة (موارد العتاد)؛

2 مصلحة الموارد البشرية.

المديرية التنفيذية:

تهتم بالأعمال والأبحاث والآراء ومنهجية الأعمال والبرمجة ومراقبة المنتج وتحديد الطريقة التي سيتم بتا صنع المنتج ولها دور اختبار نشأة التصنيع وتصميم المخططات وتحديد الوقت التي ستنتج فيه الكميات المطلوبة وتقوم بتوزيع الأعمال بين باقي المصالح الأخرى.

مديرية الدراسات والبحث والتطور: وتنقسم بدورها إلى:

- **دائرة الدراسات:**تعتبر المهمة الرئيسية لمكتب الدراسات في خلق منتجات من اجل الاستجابة للمتطلبات الصفقة وتلبية طلبات الخاصة، مكتب الدراسات يقوم بدراسة حول المنتج وفق ما يلي:

- توفير وتحديد الوسائل المادية؛

- تحديد عمليات الإنتاج اللازم؛

- تحديد المهمة اللازمة لكل عملية إنتاجية.

- **دائرة الإنجاز:**يبرز في القيام بكل أعمال الانجازات خارج المؤسسة وتنقسم إلى مصلحتين:

- مصلحة الإيجار؛

- مصلحة الإرسال.

- **دائرة الأشغال:**يقومون بعملية التركيب بكل أنواعها وإصلاح إن وجد فيها عطب داخل وخارج المؤسسة.

- **دائرة الصيانة:**تعمل على مراقبة صيانة الآلات والمعدات داخل مؤسسة أي ورشات الإنتاج.

كذلك تقوم بتزويد كل الآلات داخل المؤسسة بالملفات التي تبين لهم متى أنشئت وما هي الطريقة التي تعمل بها، هذه الإدارة لها علاقة بدائرة الإنتاج.

مديرية إنتاج الغرف:تقوم هذه الدائرة بتطبيق البرامج المسطرة من طرف مكتب البرمجة والترويج من حيث الكمية والجودة والمدة مهمتها تحويل المواد الأولية إلى منتجاتها يترأسها رئيس عمال أساسي للإنتاج النصف مصنع ورئيس عامل أساسي لإنتاج المصنع، فالأول ويهتم بثلاث بأنشطة تقوم بها عدة فرق وتتمثل هذه الأنشطة في (التصنيع، قبل التركيب، التركيب) والثاني يهتم بأنشطة تقوم بها عدة فرق أخرى وهي (التهيئة الداخلية، الكهرباء).

- **دائرة الإنتاج المشترك:**تدعم دائرة الإنتاج الغرف بحوالي 35 من مواد الملحقة، أيضا تلبي طلبات الزبائن الخواص من أبواب ونوافذ وواجهات تتمثل في: الاسمنت، الحديد، الخشب، الألمنيوم.

مديرية الإمدادات:

تهتم بتوفير المواد والسلع بكميات ونوعيات المطلوبة في أسعار التوليد في الوقت المحدد بالسعر المناسب وتقوم بالبحث عن أحسن موردين وتشمل:

- دائرة التموين: تنحصر محمد هذه الدائرة في تموين المواد اللازمة بأقل تكلفة مع الحفاظ على جودتها وتنقسم إلى:
- مصلحة المشتريات (الشراء)؛
- مصلحة تسيير المخزون (المحزونات)؛
- مصلحة النقل.

مديرية التسويق (التجارة):

يقصد بها تحليل وتخطيط وتنفيذ ومراقبة البرامج الموجهة نحو إيجاد وبناء والمحافظة على المبادلات والعلاقات المربحة مع السوق المستهدف من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، تكمن مهمتها في تنشيط الطلب على منتجات المؤسسة وذلك من خلال للتأثير على مستوى توقيت وتركيب الطلب بطريقة تسمح للمؤسسة بتحقيق الأهداف وتشمل ما يلي:

- دائرة الصفقات:

يبرز دورها في تسيير الأسواق والزبائن المؤسسة، كما أن لها عدة نشاطات كاستقبال طلبات وأوامر الخدمات وإرسال السياسة التجارية للمؤسسة، وذلك باختيار أسواقها وهي تنقسم إلى ثلاث مصالح:

✓ مصلحة الصفقات؛

✓ مصلحة الزبائن؛

✓ مصلحة التغطية.

- دائرة الدعاية والانهياء:

يبرز دورها في تطوير وتقويض الوظائف التسويقية للمؤسسة، كما أننا نجدها تحتوي على مسؤوليات ونشاطات عدة تظهر في العمال على إرشاد وتوجيه النصائح للمدير التجاري في الميدان التسويقي

للمؤسسة، ونجد أن لها حق بإعطاء القرارات المهمة ومتابعة أسواق المؤسسة واختيار الملفات المهمة للمدير التجاري، فمن مهامه أيضا السهر على توطيد العلاقات والمشاركة في المعارض والتظاهرات، وذلك لوضع مكانة جيدة للمؤسسة في محيط المنافسة.

ونجد أن هذه الدائرة تنقسم إلى مصلحتين:

- مصلحة الاتصال؛
- مصلحة الإحصائيات.

مصلحة المالية والإدارة:

يكن دورها في استقبال الوثائق الخاصة باقتناء السلع والخدمات وبيع منتج المؤسسة، والسهر على تطبيق مختلف الوثائق المحاسبية وتهتم بالخصومات والكتابات المحاسبية وتحليل الأعمال في إطار الاقتصاد والمالية وتقوم تثمين المنتج واستخراج التكاليف والأجور من العائد وتنقسم إلى:

المصلحة الأولى: مصلحة المالية؛

المصلحة الثانية: مصلحة المالية والمحاسبة.

فهاذه المديرية تتكون من:

- ✓ مديرية المالية والمحاسبة؛
- ✓ رئيس مصلحة المالية؛
- ✓ رئيس مصلحة المحاسبة العامة؛
- ✓ ثلاثة محاسبين ذوي خبرة؛
- ✓ مختص جنائي؛
- ✓ أمين صندوق.

3.2 أهداف المؤسسة (من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من أرشيف المؤسسة.)

تسعى مؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF من خلال نشاطها إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان التحقيق المستمر للأرباح باعتباره هدف عام تسعى إليه جميع المؤسسات الاقتصادية من أجل البقاء؛
- احتلال مكانة هامة في القطاع الاقتصاد خاصة مع الظروف الاقتصادية الحالية من خلال الدخول إلى اقتصاد السوق وزيادة المنافسة من قبل المؤسسات الاقتصادية الأخرى؛
- زيادة الدخل الوطني مما يؤدي بدوره إلى انتعاش الاقتصاد الوطني؛
- العمل على توفير خدمات في أحسن الظروف وأقل التكاليف؛
- تقديم المساعدات إلى المؤسسات الوطنية؛
- تنويع خدماتها وتحسين جودتها؛
- العمل على زيادة الحصة السوقية.

3 عوامل إنتاج المؤسسة وأهم وظائفها

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق لعوامل إنتاج المؤسسة وأهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسة.

1.3 عوامل إنتاج المؤسسة(من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة المقدمة من مصلحة الموارد البشرية.)

تتوفر مؤسسة CAPREF بعين مليلة على عدة عوامل للإنتاجية:العامل البشري، العامل المادي،وعامل التمويل وتتمثل في:

العامل البشري:

تتوفر المؤسسة على مجموعة من الموارد البشرية لمختلف في أصنافها وإطارات ومنفذين وأصحاب مهارات مكلفين بتأدية جملة من الوظائف الإنتاجية والتجارية والإدارية وهم يتوزعون حسب مناصبهم إلى عمال دائمين وعمال مؤقتين كما هو مبين في الجدول التالي:



الفئات		التوزيع
إطارات	دائمون	28
	مؤقتون	11
أصحاب المهارات	دائمون	83
	مؤقتون	18
منفذون	دائمون	164
	مؤقتون	195
المجموع		500

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة من مصلحة الموارد البشرية.

وهناك عدة طرق لتناقص العمال في المؤسسة وهي:

- 1 التسريح؛
- 2 التقاعد؛
- 3 نهاية العقد؛
- 4 الاستقالة.

العامل المادي:

تتوفر المؤسسة على آلات وتجهيزات عديدة ومتنوعة في جميع ورشاتها من آلات النقطيع، والتنظيف، والدهن والتركيب.

عامل التمويل:

إن التمويل بالمواد الأولية الهامة التي تدخل عملية الإنتاج هو أحد المشاكل التي تعاني منها كل الشركات والمؤسسات الوطنية فالمادة الأولية المستعملة للإنتاج الغرف جزء منها من داخل الوطن والجزء الآخر مستورد من الخارج.

2.3 وظائف المؤسسة: (من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة المقدمة من مصلحة الموارد البشرية).

تتمثل أهم وظائف المؤسسة في الوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية من خلال ما يلي:

الوظيفة الاقتصادية:

وتتمثل في الإنتاج والتوزيع كما يلي:

- النشاطات الرئيسية (الأساسية) للمؤسسة:وتتمثل في:

- صناعة الغرف الصحراوية بكل أنواعها (مراقد، مكاتب، مطاعم، نوادي...)
- بناء جاهز، مساكن كل أنواع البنايات؛
- الهياكل الجاهزة للتركيب مختلف المباني.

- النشاطات الثانوية للمؤسسة:وتتمثل في:

- نجارة الألمنيوم؛
- نجارة الخشب؛
- نجارة الحديد؛
- نجارة المعادن؛
- أعمال إسمنتية؛
- أشغال في الخرسانة؛
- خدمات أخرى مختلفة.

من الجدير بالذكر أن مؤسسة **CAPREF** كانت قبل تحويلها إلى شركة عمومية ذات أسهم تعمل على بناء غرف جاهزة وتحويلها بغرض بيعها عند الطلب، لكن الآن هي تعمل عن طريق الطلبات وكل غرفة تكون مبنية ومجهزة بناء على طلب الزبون والخصائص التي حددها مسبقا.

- خدمات ما بعد البيع:من خلال القيام بما يلي:

- تركيب وتصليح في المكان؛
- تجارب؛

■ تجديدات.

- **التوزيع:** تقوم المؤسسة بتسويق منتجاتها بنفسها، وهي التي تتعامل مع زبائنها في عدة أسواق.

الوظيفة الاجتماعية:

تلعب المؤسسة إضافة إلى دورها الاقتصادي دورا اجتماعيا من خلال مساهمتها في امتصاص البطالة وكذلك من توفير غرف السكن في حالة الطوارئ (زلازل، فيضانات وانهيار المباني القديمة..... إلخ).

II المحتوى المعلوماتي للقوائم البيانية لمؤسسة CAPREF

1 عرض القوائم المالية لمؤسسة CAPREF

سيتم عرض القوائم المالية للمؤسسة والتي تمت ترجمتها إلى اللغة العربية وهذا من خلال عرض ميزانيتين لمؤسسة (CAPREF) لسنة 2017 و 2018 بالاعتماد على الملحق رقم (1) و (2) وكذلك جدول حسابات النتائج لسنة 2017 و 2018 بالاعتماد على الملحق (3).

1.1 الميزانية المالية لمؤسسة CAPREF خلال سنتي 2017 و 2018

أصول الميزانية المالية لسنة 2017 و 2018:

الجدول (02-02): أصول الميزانية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

الأصول	المبلغ الصافي لسنة 2017	المبلغ الصافي لسنة 2018
الأصول الثابتة	1565335034.01	1557990645.23
التثبتات المعنوية	123167510.95	123573226.51
الأراضي	958072000.00	958071000.00
مباني	238516520.51	242677899.66
تثبتات عينة أخرى	163706523.80	157720861.95
منشآت	233415.00	-
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	71699094.67	65061404.31
ضرائب مؤجلة على الأصل	9969969.08	10885252.80
الأصول المتداولة	3468789879.69	4141743670.18
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	576607630.18	728263508.47
الزبائن	2631982287.66	3047001990.68
المدينون الآخرون	72788158.88	120662193.32
الضرائب وما شابهها	120447475.36	132809803.65
الخزينة	66964330.61	113006174.06
مجموع الأصول	5034124913.70	5699734315.41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة، الملحق (01) و(02).

خصوم الميزانية:

تكون خصوم مؤسسة (CAPREF) خلال سنتي 2017 و 2018 كالآتي:

الجدول رقم (03-02): خصوم ميزانية CAPREF لسنتي 2017-2018

المبلغ الصافي 2018	المبلغ الصافي 2017	الخصوم
3823809164.69	3441651680.65	الأصول الدائمة
		رأسمال تم إصداره
		علاوات واحتياطات (احتياطات مدمجة)
		فوارق إعادة التقييم
548195359.42	397039615.61	النتيجة الصافية
		رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد
3275613805.27	3044612065.04	الحسابات المستخدمة
522366704.53	507373614.03	الخصوم غير الجارية
461799123.45	452373681.67	قروض وديون مالية
60567581.08	54999931.36	مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا
13535584116.19	1085099619.02	الخصوم الجارية
637839042.86	426963223.96	موردو الحسابات الملحقة
379989777.86	323713232.84	الضرائب
335725625.47	334423162.22	ديون أخرى
5699734315.41	5034124913.70	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة، الملحق (01) و (02).

الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2017 و 2018 لمؤسسة CAPREF

الجدول (04-02): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

الأصول	المبالغ		الخصوم	المبالغ	
	2017		2018		2018
الأصول الثابتة	1565335034.01		1557990645.23		3823809964.69
الأصول المتداولة	3468789879.6		4414743670.83		1353558446.19
مجموع الأصول	5034124913.70		5699774315.41		5699734315.41
			مجموع الخصوم		5034124913.70
			ديون قصيرة الأجل		1085099619.02
			الأموال الدائمة		3441651680.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة، الملحق (01) و (02).

2.1 جدول حسابات النتائج لمؤسسة CAPREF

إضافة إلى ما سبق تم الحصول على المعلومات الخاصة بجدول حسابات النتائج المعد من طرف

مؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF والموضحة كما يلي:

الجدول رقم (05-02): جدول حسابات النتائج لسنتي 2017-2018

2018	2017	اسم الحساب	رح
1461655697.25	183770472.42	المبيعات والمنتجات	70
187512758.42	-120409085.87	تميز مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	72
		الإنتاج المثبت	73
		إعانات الاستغلال	74
8113001.12		وحدة بيع المنتج	
12964161.65		رسوم لنقل الوحدة	
2644715295.14	1717353386.59	انتاج السنة المالية	1
-1344156166.17	-867265489.44	المشتريات المستهلكة	60
-84481423.46	-74564328.86	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	61/62
-142863599.63	-941829818.30	استهلاك البنية المالية	2
1216079695.51	775523568.29	القيمة المضافة (1-2)	3
-447996915.23	-338251817.60	أعباء المستخدمين	63
-24773428.68	-24981550.12	الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة	64
743309351.60	412350200.57	الفائض الإجمالي للاستغلال	4
3261018.19	4071345.83	المنتجات العملياتية الأخرى	75
-2479525.75	-2562526.59	الأعباء العملياتية الأخرى	65
-263715835.97	-131926236.22	مخصصات الاستهلاكات والمؤونات	68
86094098.52	129632842.14	استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	78
566469106.59	411565625.73	النتيجة العملياتية	5

		المنتجات المالية	76
-19189030.89	-14215952.00	الأعباء المالية	66
-19189030.89	-14215952.00	النتيجة المالية	6
547280075.70	397349673.73	النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	7
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	69
515183.72	-310058.12	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	
2746636573.50	1851057574.56	مجموع منتجات الأنشطة العادية	
-2198441214.08	-1454017996.95	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
548195359.42	397039615.61	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	8
		العناصر غير العادية (منتجات) - (يطلب بيانها)	77
		العناصر غير العادية (الأعباء) - (يطلب بيانها)	67
		النتيجة غير العادية	9
548195359.42	397039619.61	نتيجة السنة المالية	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

3.1 قائمة الدخل لمؤسسة CAPREF

الجدول رقم (06-02): قائمة الدخل لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017

2018	2017	البيان
2461655697.25	1833762478.42	المبيعات
1344156106.17	867265489.44	تكلفة المبيعات
1117499591	970469983	مجمل الربح
3261018.19	4071345.89	إيرادات تشغيل أخرى
24795225.75	2562526.59	مصاريف تسويقية
447996915.29	338251817.60	مصاريف إدارية
2263715835.95	131926236.229	مصاريف تشغيل أخرى
406568332.2	501187748.4	صافي ربح التشغيل
19189030.89	14215952.00	مصاريف تمويلية
387379301.3	487611796.4	صافي قبل الخزينة
24773428.6	24921550.12	الخزينة
3626058872.7	462690246.3	صافي الربح

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من الجدول أعلاه يمكن إدراج التوضيحات التالية حول قائمة الدخل لمؤسسة CAPREF:

- مجمل الربح = المبيعات - تكلفة المبيعات؛
- صافي ربح التشغيل = مجمل الربح + إيرادات تشغيل أخرى - مجموع المصاريف.
- صافي الربح = صافي الربح قبل الخزينة - الخزينة؛
- المبيعات تؤخذ من جدول حسابات النتائج؛
- تكلفة المبيعات تؤخذ من جدول حسابات النتائج وتمثل استهلاك السنة؛

- إيرادات التشغيل الأخرى تتمثل في المنتجات العملية الأخرى؛
- المصاريف تتكون من:
 - الإدارية: تتمثل في أعباء المستخدمين؛
 - التسويقية: تتمثل في الأعباء العملية الأخرى؛
 - مصاريف التشغيل الأخرى: تتمثل في مخصصات الاهتلاك والمؤنات.

2 التقرير حول وضعية مؤسسة CAPREF

1.2 جانب الأصول لمؤسسة CAPREF

من خلال الاطلاع على أصول مؤسسة CAPREF لسنتي 2017 و 2018 فإننا نلاحظ ارتفاع في استثماراتها حيث كانت في سنة 2017 تقدر بـ 3468789879.69 دج وأصبحت تقدر في سنة 2018 بـ 4141743670.18 دج، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها سياسة جيدة متبعة في مجال استثماراتها، الأمر الذي صاحبه في إجمالي الأصول الذي عرف هو الآخر ارتفاعا حيث كان يقدر بـ 5034124913.70 دج سنة 2017، وأصبحت تقدر بـ 5699734315.41 دج سنة 2018.

2.2 جانب الخصوم لمؤسسة CAPREF

من خلال فحص خصوم مؤسسة CAPREF نلاحظ أنه هناك زيادة في رؤوس الأموال، حيث كانت في سنة 2017 تقدر بـ 3441651680.65 دج وسنة 2018 ارتفعت لتصل إلى 3823809164.69، وهذا الارتفاع راجع لنتائج النتيجة الصافية الموجبة التي حققتها الشركة من خلال السنتين محل الدراسة والتي كانت هي في ارتفاع، ورغم زيادة الضرائب والديون الأخرى إلا أنها لم تؤثر بشكل كبير على نتيجة الشركة وهذا راجع إلى جودة نشاط الشركة وتغطية حقوقها لالتزاماتها مع تحقيق فائض في النتيجة.

3.2 جدول حسابات النتائج لمؤسسة CAPREF

تظهر لنا من خلال جدول حسابات النتائج أن مؤسسة CAPREF تحقق رقم أعمال مرتفع ومتزايد في سنة 2017 و 2018 والقيمة المضافة أيضا في تزايد وهذا راجع إلى ارتفاع في رقم الأعمال واستهلاك السنة المالية، يمثل إجمالي فائض الاستغلال والثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي وهو في ارتفاع

هذا راجع إلى البنا القيمة المضافة لاستغلال كانت أكبر من أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم المدفوعات المشابهة وحقت فائضا تمثل في إجمالي فائض الاستغلال وعموما المؤسسة حققت نتيجة صافي موجبة خلال سنة 2017 و2018.

3 تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CAPREF

سنطرق في هذا المطلب إلى أهم العناصر التي تتمثل فيها قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF بطريقة المسطرة وذلك لأن مؤسسة CAPREF تتبع هذه الطريقة.

1.3 تحليل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لمؤسسة CAPREF

أول نشاط من أنشطة التدفقات النقدية هي الأنشطة التدفقات النقدية هي أنشطة التشغيل وفيما يلي يتم تحليل تدفقات نقدية لأنشطة التشغيل لمؤسسة CAPREF.

الجدول رقم (02-07): تحليل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

البيان	2017	2018
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية		
(+) التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	1320254826.31	2210558929.09
(-) المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	-1233445103.68	-1820926397.78
(+) الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-14821796.12	-19910799.78
(-) الضرائب على النتائج المدفوعة	/	/
التدفقات النقدية من العناصر العادية	71987926.51	369661791.32
التدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر غير العادية	1005869.62	-287336.19
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	72993796.13	396374395.13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق (04).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيمة صافيا التدفقات النقدية خلال سنتي 2017 و 2018 موجبا وبقدر على التوالي ب 72999796.11 و 369374395.11 وهو يعتبر فائض في قائمة التدفقات النقدية من أنشطته التشغيل.

3. 2 تحليل قائمة التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (ب)

فيما يلي سيتم عرض جدول التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار لمؤسسة الغرف الصحراوية خلال سنتي 2017 و 2018.

الجدول رقم (08-02): تحليل التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (ب) لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

البيان	2017	2018
التدفقات النقدية المتأتية عن أنشطة الاستثمار		
(-) المسحوبات عن اقتناء تثبيبات المادية أو غير مادية	-19723030.27	-20471554.21
(+) التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مادية أو غير مادية	/	/
(-) المسحوبات عن اقتناء التثبيبات المالية	-4371061.83	/
(+) التحصيلات عن عمليات بيع التوظيفات المالية	90529631.90	6590690.36
(+) الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستقلة	/	/
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)	-15064460.20	-13880863.85

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق (04).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تغير في التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمارية (ب) لمؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF خلال سنتي 2017 و 2018.

3.3 تحليل قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (ج)

فيما يلي يتم عرض جدول التدفقات النقدية من أنشطة التمويل لمؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF خلال سنتي 2017 و 2018.

الجدول رقم (09-02): تحليل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

البيان	2017	2018
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل	/	/
(+) التحصيلات الناتجة من إصدار أسهم	/	/
(+) الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	/	/
(+) التحصيلات النقدية المتأتية من القروض	-1296000000.00	946320000.00
(-) تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-1270822086.47	-1255771687.83
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج)	-54822086.47	-309451687.83

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق (04).

من ملاحظة الجدول أعلاه يتضح أن صافي التدفقات النقدية المالية المتأتية من الأنشطة التمويلية للمؤسسة CAPREF كان سالبا خلال سنتي 2017 و 2018، وهذا راجع إلأن القروض أو الديون الأخرى المماثلة أكثر من التحصيلات المتأتية من القروض.

3. 4 تحليل قائمة التدفقات النقدية كاملة لمؤسسة CAPREF

بعد التطرق إلى مختلف الأنشطة التي تتكون منها قائمه التدفقات النقدية لمؤسسه الغرف الصحراوية CAPREF خلال سنتي 2017 و 2018 يتم فيما يلي حساب التغير في قائمة التدفقات النقدية عن طريق تجميع الأنشطة ثلاثة لكل سنة على حدا كالآتي:

الجدول رقم (02-10): تغير إجمالي التدفقات النقدية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

البيان	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (أ)	72993796.13	369374995.13
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (ب)	-15064460.20	-13880863.85
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (ج)	-54822086.47	-309451687.83
تغير التدفقات النقدية (أ، ب، ج)	3107245.46	46041843.45

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

من الجدول أعلاه تغير تدفقات النقدية كان موجبا خلال سنتي 2017 و 2018 وهذا بسبب أن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كانت كافية لتغطية العجز في كل من أنشطة الاستثمار والتمويل.

III نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الوضعية المالية لمؤسسة الغرف

الصحراوية CAPREF

من أجل استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الوضعية المالية لمؤسسة الغرف الصحراوية يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الخاصة بهذه القائمة ويتم تقسيمها كما يلي:

1.1 نسب تقييم جودة السيولة لمؤسسة CAPREF

تعتبر السيولة عنصر مهم جدا في أي مؤسسة وفيما يلي يتم حساب أهم نسب تقييم السيولة لمؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF للوقوف على وضعية سيولتها.

1.1 نسبة تغطية النقدية لمؤسسة CAPREF

تحتسب كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-11): نسبة تغطية النقدية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017

2018	2017	البيان
369374395.13	72993769.13	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)
-1276243242	-1294916179	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية (2)
-0.2894	-0.0563	(2)/(1) نسبة تغطية النقدية
مرة	مرة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

نسبة تغطية النقدية: تشير هذه النسبة الى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه قدرت هذه النسبة سنة 2017 بـ 5.63% وانخفضت إلى 28.94% سنة 2018 مما

يدل على ضعف وعدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

2.1 نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لمؤسسة CAPREF

تحسب كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-12): نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون CAPREF لسنة 2017-

البيان	المبالغ	
	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)	72993796.13	369374395.13
فوائد الديون (2)	-14821796.12	-199700799.78
(1)/(2) نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	-4.9248 مرة	-18.4957 مرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: نلاحظ أن نسبة تغطية فوائد الديون كانت سالبة، وهذا يعني أن المؤسسة تواجه مشاكل في سيولتها؛ ويفسر هذا بعدم قدرة التدفقات النقدية التشغيلية من تسديد القروض والفوائد المترتبة عنها، وبالنظر إلى النسب أعلاه في الجدول حيث قدرت بـ -4.9248 مرة في دورة 2017 وبـ -18.4957 مرة في دورة 2018، وهذا مؤشر سيء ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3.1 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق المالي من الديون

طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل لمؤسسة CAPREF:

تحسب كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-13): نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق المالي من الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

المبالغ	البيان
2018	2017
369374395.13	72993796.13
1875925151	1592473233
0.1969	0.0458

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق المالي من الديون طويلة الأجل

وأوراق الدفع قصيرة الأجل: تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في

استحقاقات الدين طويلة وقصيرة الأجل حيث بلغت هذه النسبة في سنة 2017 بـ 4.58% وارتفعت إلى

19.69% في سنة 2018.

2 نسب تقييم الربحية لمؤسسة CAPREF

سننظر في هذا المطلب إلهامالنسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم ربحية المؤسسة.

1.2 نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة CAPREF

تحتسب كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (02-14): نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017

البيان	المبالغ	
	2017	2018
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية (1)	-1248266900	-18408971.198
الانفاق الرأسمالي (2)	24094092.1	-20471554.21
احتياجات النقدية الأساسية (1)+(2)	-1272360992	-186136875
صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية (3)	1320254826.31	2210558929.09
نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (2)+(1)/(3)	-1.0376	-1.1688

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تلبية الاحتياجات النقدية وما توفره منها، حيث نجد -1.0376 من الاحتياجات النقدية غير مغطاة بالتدفقات النقدية التشغيلية سنة 2017 و-1.1688 من الاحتياجات النقدية غير مغطاة بالتدفقات النقدية التشغيلية سنة 2018.

2.2 مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة CAPREF

تحتسب كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (02-15): مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017

البيان	المبالغ	
	2017	2018
صافي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية (1)	72993796.13	369374395.13
صافي الدخل (2)	397039615.69	548195359.42
مؤشر النقدية التشغيلية (1)/(2)	0.1838 مرة	0.6738 مرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

مؤشر النقدية التشغيلية: يبين هذا المؤشر نسبة الأرباح الاستغلالية المحتسبة على أساس النقدي حيث حققت الشركة مؤشر منخفض قيمته 0.1838 مرة وهو ما يعكس جودة الربحية خلال دورة 2017، بينما ارتفع هذا المؤشر إلى 0.6738 في سنة 2018، مما يدل على قدرة الأرباح الصافية للمؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

3.2 نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة CAPREF

تحتسب كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (02-16): نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017

البيان	المبالغ	
	2017	2018
صافي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية (1)	72993796.13	369374395.13
صافي المبيعات (2)	1837762472.42	2461655697.25
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية (1)/(2)	0.0397	0.1501

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية: تشير هذه النسبة إلى قوتها في السياسة المتبعة من قبل المؤسسة CAPREF تحصيلاً لنقدية من زبائن حيث نجد المعدل يساوي 0,0397 في دورة 2017 و 0,1501 في دورة 2018 وهذا يعني المؤسسة تولد نقدية كافية من المبيعات.

4.2 مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي لمؤسسة CAPREF

وتحسب كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-17): مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

المبالغ	البيان
2018	2017
969944396.13	17491496.1
851783700.1	838543146.38
0.4326	0.0870
	مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي (1)/(2)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي: تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد التدفقات النقدية التشغيلية، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة موجبة حيث قدرت بـ 8.70% سنة 2017 ويمكن القول أن أرباح المؤسسة ذات جودة ضعيفة، بينما في سنة 2018 قدرت بـ 43.26% النسبة مرتفعة وموجبة، وهذا يبين أن أرباح المؤسسة ذات جودة عالية.

5.2 نسبة الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة CAPREF

كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-18): نسبة الموجودات من التدفق النقدي لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

البيان	المبالغ	
	2017	2018
صافي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية (1)	72993796.13	369374395.13
إجمالي الموجودات (2)	5034124913.70	5699731315.41
نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي (1)/(2)	0.0145	0.0648

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي: خلال سنة 2017 نلاحظ إن هذه النسبة ضعيفة جدا حيث قدرت بـ 1.45% ثم ارتفعت هذه النسبة لتصبح 6.48% في سنة 2018 وهذا يدل على ايجابية مؤسسة في توليد التدفقات النقدية من خلال أصولها، وهذا ما ينعكس على جودة ربحية الشركة على الرغم من عدم كفاءة سياستها الاستثمارية، وفي المقابل ارتفاع رقم اعمالها الا انها قادرة على توليد تدفقات نقدية باستخدام أصولها، وكذلك سياسة الائتمان التي تتبعها المؤسسة مع عملائها جيدة.

3 نسب تقييم السياسة المالية لمؤسسة CAPREF

1.3 نسبة التوزيعات المالية لمؤسسة CAPREF

تحسب كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-19): نسبة التوزيعات المالية لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

البيان	المبالغ	
	2017	2018
صافي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية (1)	72993796.13	369374395.13
التوزيعات النقدية للمساهمين (2)	/	/
نسبة التوزيعات المالية (1)/(2)	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

نسبة التوزيعات المالية: توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال خصائصها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة يدل على أن التوزيعات النقدية للمساهمين (الأرباح) تساوي الصفر فإنها ليست بحاجة إلى مصادر خارجية.

2.3 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة لمؤسسة CAPREF

تحتسب كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (20-02): نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017

البيان	المبالغ	
	2017	2018
التدفقات النقدية المتحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات المقبوضة (1)	/	/
صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية (2)	1320254826.31	2210558929.09
نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة (2)/(1)	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: نلاحظ أن نسب متحصلات الفوائد والتوزيعات تساوي 0.00 خلال السنوات محل الدراسة، وهذا راجع لانعدام متحصلات الفوائد والتوزيعات مما يدل على فشل المؤسسة في تحصيل فوائد جيدة من خلال استثمار أموالها في النشاط التشغيلي.

3.3نسبة الإنفاق الرأسمالي لمؤسسة CAPREF

تحسب كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-21): نسبة الإنفاق الرأسمالي لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

البيان	المبالغ	
	2017	2018
الإنفاق الرأسمالي (1)	-24094092.1	-20471554.21
التدفقات النقدية الداخلة من اصدار الأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل (2)	1320214836.31	2290558929.09
نسبة الإنفاق الرأسمالي (1)/(2)	-0.0182	-0.0092

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (04).

نسبة الاتفاق الرأسمالي: قدرت النسبة سنة 2017 بـ 0.0182- وفي سنة 2018 قدرت بـ 0.0092- وتعتبر هاتين النسبتين ضعيفتين وتدلان على عدم ملائمة السياسة التمويلية للقروض طويلة الأجل من مصادر التمويل طويلة الأجل ويعود ذلك إلى عدم تمتع المؤسسة بالاستقرار في سيولة مداخلها حيث توجه جزء من القروض طويلة الأجل إلى دورة الاستغلال.

4 نسب تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة لمؤسسة CAPREF

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة للمؤسسة.

1.4 المرونة المالية لمؤسسة CAPREF

تحسب كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-22): المعدل النقدي لتغطية الديون لمؤسسة CAPREF لسنتي 2018-2017

البيان	المبالغ	
	2018	2017
صافي التدفقات النقدية من العمليات (1)	46041843.45	3107249.46
صافي متوسط الديون الإجمالية (2)	937962375.4	796236616.5
المعدل النقدي لتغطية الديون (1)/(2)	0.0490	0.0039

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المعدل النقدي لتغطية الديون: يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات وهي ضعيفة جدا، حيث قدرت بـ 0.39% سنة 2017 وبـ 4.9% في سنة 2018 وعلى المؤسسة أن تقوم بتصفية أو بيع جزء من الأصول المستخدمة في العمليات، وبالتالي فهي معرضة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

2.4 التدفقات النقدية الحرة لمؤسسة CAPREF

تحتسب كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (23-02): صافي التدفقات النقدية الحرة لمؤسسة CAPREF لسنتي 2017-2018

المبالغ		البيان
2018	2017	
46041843.45	3107249.46	التدفقات النقدية في العمليات (1)
-20471554.21	-24094092.1	الانفاق الرأسمالي (2)
00	00	التوزيعات (3)
66513397.66	27201341.56	صافي التدفقات النقدية الحرة ((3+2)-1)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

صافي التدفقات النقدية الحرة: تمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة، بسداد الديون وهذه النسبة توضح مستوى المرونة المالية للمؤسسة وقدرتها على سداد الالتزامات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية، حيث قدرت هذه النسبة ب 27201341.56 في سنة 2017 وب 66513397.66 في سنة 2018

خلاصة الفصل

من أجل النهوض بمؤسسات وشركات جزائرية متطورة لمواكبة الشركات الدولية الكبرى لابد من توفر المعلومات والبيانات الضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة لاستمرارية هذه المؤسسات وزيادة فرص نجاحها، الأمر الذي حتم على هذه المؤسسات العمل بقائمة التدفقات النقدية، حيث تم تخصيص هذا العمل للدراسة التطبيقية التي تمت بمؤسسة الغرف الصحراوية بعين مليلة CAPREF، وقد تم خلاله تحليل مختلف القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة من ميزانية، جدول النتائج وقائمة التدفقات النقدية خلال سنتي 2017 و2018، كما تم حساب أهم المؤشرات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية واسقاطها على المؤسسة محل الدراسة من أجل إعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية لمؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF

اهم النتائج المتوصل اليها:

- مؤسسة الغرف الصحراوية كانت تعاني من عجز رغم تحقيقها تدفقات نقدية عملياتية موجبة الا ان نشاطها الاستثماري والتمويلي كان سالبا في حين ارتفع هذا الرصيد في نتيجة الاجمالية ليصبح موجبا؛
- تسجيل مؤسسة الغرف الصحراوية حققت عجز في صافي التدفقات النقدية المتأنتية من الأنشطة الاستثمارية وذلك راجع الى ان المسحوبات أكبر من التحصيلات؛
- تسجيل مؤسسة الغرف الصحراوية عجز في صافي التدفقات النقدية المتأنتية من الأنشطة التمويلية وهذا راجع الى ان المدفوعات النقدية أكبر من المقبوضات؛
- كما تم التوصل كذلك الى ان مؤسسة الغرف الصحراوية لم تحقق توازن مالي خلال الفترة المدروسة من خلال النسب المعتمدة.

الخاتمة

تسعى أغلب المؤسسات إلى تقييم وضعيتها المالية ومعرفة مدى نجاحها في بلوغ أهدافها المسطرة، ويكون ذلك من خلال تقييم أداءها قواقع ما تكون عليه مستقبلا، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج، لكن في الآونة الأخيرة برزت أهمية قائمة التدفقات النقدية كمصدر آخر مكملًا للقوائم المالية كونها تقدم إضافة إلى مستخدمي القوائم المالية، إلى جانب القوائم المالية الأخرى.

تتميز قائمة التدفقات النقدية بأهمية بالغة للمؤسسات الاقتصادية حيث أن تحليلها يعطي للمؤسسة نظرة دقيقة و شاملة حول الوضعية المالية للمؤسسة من خلال أدائها المالي، حيث يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الأساس النقدي عن طريق تقييم التدفقات النقدية إلى تدفقت نقدية داخلية وأخرى خارجة ضمن ثلاث أنشطة تشغيلية، استثمارية، وتمويلية، لذا فهي تبين مقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية من خلال معرفه السياسة الاقتصادية للمؤسسة ومدى تغطية التزاماتها كالضرائب مثلا، ومعرفة مختلف التغيرات النقدية في أنشطتها الاستثمارية والتمويلية لتتمكن المؤسسة بذلك من التنبؤ بالتدفقات المستقبلية من خلال التقييم المبكر الوضعية المالية للمؤسسة و اتخاذ القرارات الرشيدة.

كما تعرف النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية دورا كبيرا في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عبر تقييم جودة ربحية وسيولة المؤسسة وسياستها التمويلية ومرونتها المالية، وبالتالي إبراز مدى قدرتها على توليد النقدية الكافية لضمان استمرارية نشاطها.

1. اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة للقوائم المالية ولا يمكن الاستغناء عنها فقد تم إثباتها في الجانب النظري للدراسة وذلك لأنه لا يمكن لأي قائمه لوحدها تلبيه كافة احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة مالية معينة بالمعلومات الواردة في قائمة مالية أخرى ومن هنا تبين لنا العلاقة التكامل بين القوائم المالية.

- **الفرضية الثانية:** نعم مكونات قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة كونها تشمل كل أنشطه الممارسة في المؤسسة الاقتصادية (تشغيلية، استثمارية وتمويلية)، فمن خلال الدراسة التي قمنا بها فإن قائمة التدفقات النقدية تحتوي على أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية

وتعتبر كافيته لتقييم المؤسسة لأنه في أي مؤسسة توجد هذه الأنشطة وهي شاملة لمعرفة وضع المؤسسة ومن ثم تقييمها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:** يمكن معرفة الوضعية المالية لمؤسسة الغرفة الصحراوية CAPREF من خلال النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بعد حساب المؤشرات المستخرجة من قائمة وبعد تحليلها نجد أنها تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال تحديدها لنقاط القوة والضعف في أنشطتها وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

2. نتائج الدراسة:

- بالإضافة الى ما تقدم فان دراسة وتحليل هذا الموضوع ومعالجة الجوانب الرئيسية له مكننا من استخلاص مجموعة من النتائج المهمة سواء كان ذلك على المستوى النظري او التطبيقي والتي يمكن تلخيص أهمها كما يلي:
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية مكملة لقائمتين الميزانية وجدول حسابات النتائج، أي أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا للقوائم المالية الأخرى؛
- أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات تساهم في تقييم سيولة وربحية المؤسسة بالإضافة إلى سياسات المتبعة قصد اتخاذ قرارات مناسبة مستقبلا؛
- قد تحقق المؤسسة نتيجة موجبة ومع ذلك تكون لديها تدفقات نقدية سالبة من خلال أنشطتها الثلاثة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) وهذا ما يضع المؤسسة في حالة عجز عن تسديد التزاماتها النقدية؛
- قائمة التدفقات النقدية ليست مفيدة بمعزل عن القوائم المالية الأخرى؛
- من خلال الدراسة التطبيقية للمؤسسة CAPREF خلال سنتي 2017 و 2018 وجدنا أنها كانت تعاني من عجز رغم تحقيقها تدفقات نقدية عملياتية موجبة إلا أن نشاطها الاستثماري والتمويل كان سالبا في حين ارتفع هذا الرصيد في نتيجة الإجمالية ليصبح موجبا لزيادة في التدفقات النقدية العملياتية بشكل كبير أي زيادة ملحوظة في تحصيلات الزبائن رغم أن التدفقات الاستثمارية والتمويلية عرفت أرصدها نتائج سالبة؛
- مؤسسة CAPREF حققت عجز في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية وذلك بسبب أن المسحوبات في اقتناء استثمارات جديدة أكبر من التحصيلات النقدية عن عملية التنازل عن الاستثمارات؛

- تسجيل مؤسسة CAPREF عجز في صافي تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية وهذا يبين أن المدفوعات النقدية أكبر من المقبوضات؛
- من خلال حساب نسب تقييم السيولة والربحية نجد أن المؤسسة لم تحقق توازن مالي خلال الفترة المدروسة خاصة من ناحية الجانب الاستثماري والتمويلي.
- 3. التوصيات والاقتراحات: على ضوء النتائج المتوصل إليها من دراسة مؤسسة الغرف الصحراوية CAPREF يتم تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

- التوصيات:

- إعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة لإبراز دورها لمتخذي القرار والجهات المستخدمة للقوائم المالية وذلك نظرا لما تتضمنه من معلومات تعد في غاية الأهمية؛
- على المؤسسات الاقتصادية أن تعمل على التنسيق بين مختلف قوائمها لكي تضمن تكاملا في نتائج التقييم المالي مستقبلا؛
- توجيه المستثمرين إلى استخدام قائمة التدفقات النقدية بصفحتها توفر معلومات خالية من التظليل؛
- يفضل استخدام الطريقة المباشرة عند إيجاد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ؛ لأنها تسمح بالإفصاح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيف أنفقت في النشاط التشغيلي.

• الاقتراحات:

من الحلول المقترحة لحل المشاكل التي تعاني منها مؤسسة CAPREF:

- تسير عناصر الاستغلال بصورة جيدة من خلال التحكم الجيد في الآجال المقبوضة والمفتوحة؛
- محاولة الاستفادة من النتائج السلبية التي تحققها المؤسسة في التخطيط لتفاديها مستقبلا؛

- ضرورة التأكيد على استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية فقد أثبت أن الأزمات المالية التي حدثت كانت بسبب أن المؤسسات تعاني من ضعف في تحديد تصوراتها حول قائمة التدفقات النقدية؛
- يجب على مستخدمي القوائم المالية الخاصة بمؤسسة CAPREF التركيز على المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية.

4. أفاق البحث:

إن هذا العمل كغيره من الأبحاث يحتاج إلى دراسات أخرى فمن خلال دراستنا تم اقتراح بعض المواضيع التي قد تشكل هي الأخرى بحوث مستقبلية يمكن الإشارة إلى بعضها كما يلي:

- دراسة قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات ذات طابع حذمي؛
- دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية؛
- دراسة أهمية قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية كالبانوك ومؤسسات التأمين؛
- أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحليل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛
- دراسة مدى إمكانية اعتماد قائمة التدفقات النقدية في التقييم المالي قصير الاجل؛
- استخدام قائمة التدفقات النقدية في بناء نماذج من اجل التنبؤ بالفشل المالي.





قائمة المراجع

أ) الكتب

01. ابراهيم محمد المحاستة. (2013). *إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق*. دار جرير للنشر والتوزيع.
02. الحسني فلاح حسين ، و مؤيد عبد الرحمان الدوري. (2005). *إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
03. إلياس بن سامي، و يوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي (دروس وتطبيقات)*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
04. حامد عمرو. (2009). *تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية*. القاهرة: مجمع أعمال مؤتمر قياس تقييم الأداء كمدخل لتحسن جودة الأداء المؤسسي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
05. حمزة محمود الزبيدي. (2011). *التحليل المالي لأعراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل*. عمان ' الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
06. رائد محمد عبد ربه. (2016). *مبادئ المحاسبة المالية (الإصدار الطبعة الأولى)*. الجنادرية للنشر والتوزيع.
07. رضوان محمود عبد الفتاح. (2012). *دراسة الجدوى المالية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة*. المجموعة العربية للتدريب والنشر.
08. رضوان محمود عبد الفتاح. (2013). *تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن (الإصدار الطبعة الأولى)*. القاهرة: المجموعات العربية للتدريب والنشر.
09. سعد صادق بحيري. (2004). *إدارة توازن الأداء*. 201. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
10. طارق عبد العال حماد. (2006). *تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
11. عامر سعيديس. (2001). *الإدارة وتحديات التغيير*. 465-466. مصر: مركز وايد سرفكس للاستثمارات والتطوير الإداري .

12. عبد الغفار حلفي. (1990). الإدارة المالية. 4. الإسكندرية، مصر: جامعة الإسكندرية.
13. عبد الغفار حلفي، و رسمية قرياقس. (1999). الأسواق والمؤسسات المالية. 213. مصر: مركز الإسكندرية.
14. عبد الله عقيل جاسم. (1999). تقييم المشروعات. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر.
15. عدنان تايه الفعيمي، و فؤاد ارشد التميمي. (2008). التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة. عمان، الأردن: دار البارودي للنشر والتوزيع.
16. علاء فرحان طالب، و إيمان شيعان المشهداني. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
17. علي سيد اسماعيل. (2018). مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية. 17. الإسكندرية: التعليم الجامعي.
18. فرحات السعيد جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال. السعودية: دار المريخ للنشر.
19. فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي (الإصدار الطبعة الأولى).
20. كيسو دونالدو، و يوجانت جير. (2014). المحاسبة المتوسطة (الإصدار الجزء الأول). (أحمد حامد، و سلطان محمد السلطان، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
21. مجيد الكرخي. (2007). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
22. مجيد الكرخي. (2007). تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر.
23. مجيد الكرخي. (2015). موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
24. محمد الصرفي. (2014). التحليل المالي وجهة نظر محاسبية. دار الفجر للنشر والتوزيع.
25. محمد عباس بدوي، عثمان الأميرة ابراهيم، و آخرون. (2009). المحاسبة الإدارية ودراسات الجدوى الاقتصادية. دار الهناء للتجليد الفني: الاسكندرية، مصر.
26. محمد فريد الصحن، و عبد السلام أبو قحف. (1987). اقتصاديات الأعمال. 92. القاهرة: المكتب العربي الحديث.

28. محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة. عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
29. مؤيد راضي خنفر، و غسان الفلاح المطارية. (2006). تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي. دار الميسرة للنشر والتوزيع.
30. نبيل اسماعيل رسلان. (2008). عملية قياس الأداء المؤسسي. مجمع أعمال مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء/الحكومي، 23. القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
31. وليد بن محمد الشيباني. (2014). مبادئ المحاسبة والتقرير المالي. 528. جامعة الملك سعود.

ب) المذكرات و الأطروحات:

01. أحمد الصغير ريغة، (2013-2014) تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، 07 ، جامعة قسنطينة
02. أسماء كسيس، و نسيم بردي. (2013-2014). دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية. تخصص دراسات محاسبية وجدائية محققة.
03. المطيري مشعل جهز. (2010-2011). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية. رسالة ماجستير، 15. جامعة الشرق الأوسط.
04. بشرى العمري، و حنان ماتي. (2017-2018). دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛ دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري البويرة OPGI. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 54. البويرة، العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج.
05. جليلة بن خروف. (2008-2009). دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات. مذكرة ماجستير، 76. بومرداس، الجزائر: جامعة بومرداس.

06. حمزة بن خليفة. (2011-2012). دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء تالكالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMMI الوادي 2009-2010. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 69. بسكرة، علوم التسيير تخصص محاسبة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
07. دعاء كريم، و كاظم الحسنوي . (2018). المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقديم الأداء المالي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 33. كربلاء، علوم المحاسبة كلية الإدارة والإقتصاد، العراق: جامعة كربلاء.
08. رفيقة باعربي. (2016-2017). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة الانتاج بأدرار. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 9. أدرار، تدقيق ومراقبة التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير ، الجزائر: جامعة أحمدة درارية.
09. رقية ازمور، و نسرين كريم. (2016-2017). دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للذهب ENAP. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 28. البويرة، المالية والمحاسبة، الجزائر: جامعة اكلي محند اولحاج.
10. زوينة بن فرج، (2013-2014). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 88 جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
11. زكية عثمان. (2014-2015). دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لها للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة جدود سليم للتوضيب وتصدير التمور طولقة. مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الماستر، 44. بسكرة، العلوم التجارية تخصص فحص محاسبي، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
12. سناء مسعودي. (2014-2015). تقييم الأداء للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة 2009-2012. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، 28-29. الوادي، تخصص بنوك شعبه علوم اقتصادية، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر.
13. شيماء شاوش. (2019-2020). مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية مؤسسة عمر بن عمر للمصدرات الغذائية قالمة للفترة (2015-2016). مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 47. قالمة، علوم التسيير ، الجزائر: جامعة 8 ماي 1954.

14. عادل بومجان. (2014-2015). تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة مؤسسة صناعة الكوابل "فرع جنرال كابل" بسكرة. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، 52. بسكرة، علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
15. عادل عشي. (2001-2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة (2000-2001). مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. بسكرة، علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
16. عبد الرحيم عينوش، و عبد الوافي دحماني . (2018-2019). تقييم الأداء المالي في شركات التأمين دراسة حالة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي البويرة 2016-2018. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 24. البويرة، علوم التسيير تخصص إدارة مالية، الجزائر: جامعة أكلي محند اولحاج.
17. عبد الرزاق زعبيب، مروة الأرقط، و آخرون. (2018-2019). مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة . الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حمة لخضر.
18. عبد المالك زين. (2014-2015). القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، 38. بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة.
19. عمر تيمجغدين. (2012-2013). دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة كوندور برج بوعرييج. رسالة ماجستير، 61. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر .
20. فريد بوميمز. (2015). دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛ دراسة حالة مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين JLE. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 7. الجزائر: جامعة محمد خيضر.
21. عبد الناصر شحدة، و أحمد السيد. (2008). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان. رسالة ماجستير في المحاسبة، 20-21. كلية العلوم الإدارية والمالية: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

22. لطيفة بكوش. (2016-2017). مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال. أطروحة دكتوراه، 16. بسكرة، علوم التسيير تخصص محاسبة ونظم المعلومات، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
23. محمد قوادري، (2010). قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المالية IAS/IFRS، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 74، جامعة البليدة.
24. محمد يوسف الهباش. (2006). استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 33. غزة، المحاسبة والتمويل كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
25. نسرين فرحات. (2015-2016). أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية للمؤسسات الاقتصادية في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة البناء والعمران أم البواقي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 5. أم البواقي، تخصص محاسبة ومالية، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.
26. نوري محمد معافي. (2015). مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية؛ دراسة تطبيقية على صندوق الضمان الاجتماعي ليبيا. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 47-48. المحاسبة، ليبيا: مدرسة العلوم الإدارية والمالية.
27. هدى غريبي. (2018-2019). تقييم الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية وأثره على القرار الاستثماري. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 10. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
28. يحيى صالح. (2017-2018). تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال قائمة التدفقات النقدية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة. البويرة، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج.

ج) المجلات والجرائد:

01. الداوي الشيخ. (2009-2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث (07).

02. أمال نوري محمد. (2013). مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (34).
03. سليمان سالم، و محمد سالم. (2019). استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية والدولية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 19.
04. صالح مرازقة ، و فتيحة بوهرين . (2016). المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية. *مجلة الاقتصاد والمجتمع* (06).
05. صلاح الدين شريط، و أمينة حفاصة . (2018). دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة* (05)، 81-82.
06. عبد الحكيم سليمان، و عبد الرزاق عريف. (2019). أهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية* (04)، 95.
07. عبد المجيد بادي، و ناصر عرواني. (2016). المحتوى المالي لجدول تدفقات الخزينة. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، 07، 213.
08. عبد الوهاب دادن، و رشيد حفصي. (2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة التحليل العامل التمييزي (AFD) خلال الفترة (2006-2011). *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، 07 (02)، 23.
09. عزة الأزهر، و سالمي محمد دبتور. (2013). قائمة التدفقات النقدية الوجه الآخر للوضعية المالية. *رؤى اقتصادية* (05)، 32.
10. وهيب حسين، محمد رمضان، و فضل المولى البشير ابراهيم. (2014). أثر استراتيجية التمييز في الأداء المالي للمصارف التجارية. *مجلة العلوم الاقتصادية* (02)، 114.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، المؤرخ في 2009/03/13

(د) الملتقيات:

01. محمد نجيب دباش، و طارق قدوري . (2013). دور النظام المحاسبي في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صفحة 7). الجزائر: جامعة الوادي.



الملحق 01

CAPREF AIN M'LILA

ROUTE DE CONSTANTINE BP.N°:318 AIN MLILA

N° D'IDENTIFICATION:001616101088206

EDITION_DU:18/05/2021 10:53

EXERCICE:01/01/2018 AU 31/12/2018

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

Bilan (Actif) -copie provisoire					
ACTIF	NOTE	2018		2017	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		124 097 165,00	523 938,49	123 573 226,51	123 167 510,95
Immobilisations corporelles					
Terrains		958 072 000,00		958 072 000,00	958 072 000,00
Bâtiments		589 934 283,60	347 256 383,94	242 677 899,66	238 516 520,51
Autres immobilisations corporelles		520 706 090,40	362 985 228,45	157 720 861,95	163 706 523,80
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					233 415,00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		65 502 421,44	441 017,13	65 061 404,31	71 669 094,67
Impôts différés actif		10 885 252,80		10 885 252,80	9 969 969,08
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 269 197 213,24	711 206 568,01	1 557 990 645,23	1 565 335 034,01
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		791 877 531,81	63 614 023,34	728 263 508,47	576 607 630,18
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 242 060 942,52	195 058 951,84	3 047 001 990,68	2 631 982 287,66
Autres débiteurs		120 662 193,32		120 662 193,32	72 788 155,88
Impôts et assimilés		132 809 803,65		132 809 803,65	120 447 475,36
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		113 006 174,06		113 006 174,06	66 964 330,61
TOTAL ACTIF COURANT		4 400 416 645,36	258 672 975,18	4 141 743 670,18	3 468 789 879,69
TOTAL GENERAL ACTIF		6 669 613 858,60	969 879 543,19	5 699 734 315,41	5 034 124 913,70

الملحق 02

CAPREF AIN M'LILA

ROUTE DE CONSTANTINE BP.N°:318 AIN MLILA

N° D'IDENTIFICATION:001616101088206

EDITION_DU:18/05/2021 10:54

EXERCICE:01/01/2018 AU 31/12/2018

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		548 195 359,42	397 039 615,61
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		3 275 613 805,27	3 044 612 065,04
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		3 823 809 164,69	3 441 651 680,65
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		461 799 123,45	452 373 682,67
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		60 567 581,08	54 999 931,36
TOTAL II		522 366 704,53	507 373 614,03
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		637 839 042,86	426 963 223,96
Impôts		379 989 777,86	323 713 232,84
Autres dettes		335 729 625,47	334 423 162,22
Trésorerie passif			
TOTAL III		1 353 558 446,19	1 085 099 619,02
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		5 699 734 315,41	5 034 124 913,70

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 03

CAPREF AIN M'LILA

ROUTE DE CONSTANTINE BP.N°:318 AIN MLILA

N° D'IDENTIFICATION:001616101088206

EDITION_DU:18/05/2021 10:54

EXERCICE:01/01/2018 AU 31/12/2018

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		2 461 655 697,25	1 837 762 472,42
Variation stocks produits finis et en cours		187 512 758,42	-120 409 085,83
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
CESSION INTER UNITE PRODUIT		8 113 001,12	
CESSIONS INTERS UNITES CHARGES		-12 564 161,65	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 644 717 295,14	1 717 353 386,59
Achats consommés		-1 344 156 106,17	-867 265 489,44
Services extérieurs et autres consommations		-84 481 493,46	-74 564 328,86
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 428 637 599,63	-941 829 818,30
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 216 079 695,51	775 523 568,29
Charges de personnel		-447 996 915,23	-338 251 817,60
Impôts, taxes et versements assimilés		-24 773 428,68	-24 921 550,12
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		743 309 351,60	412 350 200,57
Autres produits opérationnels		3 261 018,19	4 071 345,83
Autres charges opérationnelles		-2 479 525,75	-2 562 526,59
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-263 715 835,97	-131 926 236,22
Reprise sur pertes de valeur et provisions		86 094 098,52	129 632 842,14
V- RESULTAT OPERATIONNEL		566 469 106,59	411 565 625,73
Produits financiers			
Charges financières		-19 189 030,89	-14 215 952,00
VI-RESULTAT FINANCIER		-19 189 030,89	-14 215 952,00
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		547 280 075,70	397 349 673,73
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		915 283,72	-310 058,12
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 746 636 573,50	1 851 057 574,56
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 198 441 214,08	-1 454 017 958,95
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		548 195 359,42	397 039 615,61
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		548 195 359,42	397 039 615,61

المحلق 04

CAPREF AIN M'LILA

EDITION_DU:18/05/2021 10:55

ROUTE DE CONSTANTINE BP.N°:318 AIN MLILA

EXERCICE:01/01/2018 AU 31/12/2018

N° D'IDENTIFICATION:001616101088206

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients	(2 210 558 929,09)	1 320 254 826,31	
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	-1 820 926 397,99	-1 233 445 103,68	
Intérêts et autres frais financiers payés	-19 970 799,78	-14 821 796,12	
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	369 661 731,32	71 987 926,51	
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires	-287 336,19	1 005 869,62	
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	369 374 395,13	72 993 796,13	
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-20 471 554,21	-19 723 030,27	
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-4 371 061,83	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	6 590 690,36	9 029 631,90	
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-13 880 863,85	-15 064 460,20	
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts	946 320 000,00	1 216 000 000,00	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	-1 255 771 687,83	-1 270 822 086,47	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	-309 451 687,83	-54 822 086,47	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	46 041 843,45	3 107 249,46	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période	66 964 330,61	63 857 081,15	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période	113 006 174,06	66 964 330,61	
Variation de la trésorerie de la période	46 041 843,45	3 107 249,46	
Rapprochement avec le résultat comptable	-506 604 676,50	-393 932 366,15	